

## الفصل التمهيدي

## المقدمة:-

يعتبر الاستثمار الدافع الرئيسى لتحقيق التنمية الاقتصادية ومعالجة المشاكل الاقتصادية وزيادة الانتاج والانتاجية وتحسين وضع ميزان المدفوعات.

تقوم الدول المستضيفه لعمليات الاستثمار بتهيئة البيئة الاستثمارية لجذب المستثمرين ويساعد تحسين البيئة والاستقرار الاقتصادى فى جذب أكبر المشاريع الاستثمارية للدوله.

تعتبر بيئة السودان الاستثمارية بيئة جاذبة للاستثمار لما لها من موارد طبيعية ومساحات استثمارية سوا ان كانت زراعية او صناعية او خدمية وايضا توفر البنى التحتية والموارد البشرية الداعمة للاستثمار.

يسعى السودان حاليا عبر مؤتمرات دولية اقتصاديه ان يقوم بعكس وترويج المشروعات الاستثمارية لرؤس الاموال للاستثمار بالسودان يساعد ذلك انفتاح الدوله عالميا.

## مشكلة الدراسة:-

انحصرت مشكلة الدراسة فى مناخ الاستثمار باعتبار الدخل الحقيقى لحذب الاستثمارات بالدولة وبالتالي - توفير تمويل المشاريع الانتاجية والخدمية بهدف التوسع فى القاعدة الانتاجية والخدمية وكذلك لمعالجة مشكلة البطالة وزيادة الدخل ومحاربة الفقر.

## أهمية الدراسة :-

- أهمية موضوع الاستثمار من الموضوعات الهامة مع الانفتاح الاقتصادى.
- جذب المستثمرين لتمويل الاستثمارات القطاعات الاقتصادية الانتاجية والخدمية.
- معالجة المشاكل الاقتصادية (البطالة- الفقر- التوزيع العادل للدخل ورفع مستوى المعيشة).
- التوسع فى حجم الصادرات بهدف تحقيق الفائض الاقتصادى ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادى.

## اسئلة الدراسة:-

- هل تتوفر البنية التحتية لاقامة المشاريع ؟
- هل تتوفر الخدمات الاساسية لتشجيع الاستثمار ؟
- هل هنالك سوق كافية مشروعات الاستثمار؟
- هل تتوفر الموارد البشرية الموهله لتنشيط الاستثمار ؟

## أهداف الدراسة:-

- التعرف على قطاع الاستثمار ودوره فى جذب المستثمرين.
- بيان محددات مناخ الاستثمار فى ظل العولمة الاقتصادية.
- توضيح طبيعة العلاقة بين محددات الاستثمار والقدرة التنافسية.
- التعرف على العلاقة بين القدرة التنافسية وحجم التدفقات الاستثمارية داخل الدولة.

## فرضيات الدراسة :-

- تطوير قطاع الاستثمار فى السودان. يسهم فى جذب المستثمرين وزيادة الاستثمارات.
- تهيئة مناخ الاستثمار يكون له اثر فى زيادة القدرة التنافسية للمشروعات الاستثمارية.
- تطوير قطاع الاستثمار والانفتاح الاقتصادى يودى الى تحسين الاستثمارات.
- زيادة معدلات الاستثمار والاستقرار الاقتصادى ليجذب مستثمرين للاستثمار فى السودان.

## منهج الدراسة:-

- المنهج التحليلى
- المنهج الوصفى

## حدود الدراسة:-

**حدود مكانية:** جمهورية السودان وزارة الاستثمار والتعاون الدولى.

**حدود زمانية:** ٢٠١٩-٢٠٠٨.

خطة الدراسة:

الفصل الاول : الاطار النظرى للدراسة:-

المبحث الاول: مفهوم الاستثمار واهدافه وانواعه وخصائصه.

المبحث الثانى: مجالات الاستثمار ومزاياها وعيوبها.

المبحث الثالث: اثار الاستثمار الاجنبي المباشر علي اقتصاديات الدول المضيفة.

الفصل الثانى مناخ الاستثمار فى السودان:-

المبحث الاول: مناخ الاستثمار فى السودان.

المبحث الثانى: سياسات قطاعات الاستثمار في السودان.

المبحث الثالث: الاستثمار فى السودان القوة والضعف والفرص و المشاكل والمعوقات

والحلول.

الفصل الثالث الدراسة التطبيقية لتطوير قطاع الاستثمار ومشروعاته لجذب المستثمرين

بالتطبيق على وزارة الاستثمار:-

المبحث الاول: منهجية الدراسة اجراءاتها.

المبحث الثانى: عرض وتحليل البيانات.

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات.

## الفصل الاول

### الاطار النظرى للدراسة

**المبحث الاول: مفهوم الاستثمار واهدافه وانواعه وخصائصه.**

**المبحث الثانى: مجالات الاستثمار ومزاياها وعيوبها.**

**المبحث الثالث: اثار الاستثمار الاجنبي المباشر علي اقتصاديات الدول المضيفة.**

## المبحث الاول

### مفهوم الاستثمار وانواعه وخصائصه

اولا: مفهوم الاستثمار(1):-

- الاستثمار هو من وجهة نظر الاقتصاد الكلى هو انتاج السلع المادية الجديدة المخصصة للاستخدام حتى تحقق مزيدا من الانتاج وهذا التعريف يشمل المواد والآلات الجديدة والإنشاءات الجديدة والتغير فى المخزون الانتاجى.

- او هو عبارة عن إضافة طاقات جديده الى الوصول الى الانتاجيه الموجودة فى المجتمع، بإنشاء مشروعات جديدة او التوسع فى المشروعات القائمة.

ثانيا: اهداف الاستثمار(2):-

- الاستفادة من القوانين المشجعة للاستثمار والاعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول المضيفة من اجل جذب الاستثمارات اليها .
- ايجاد اسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الاجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لاتستطيع تسويق المنتجات في موطن صنعها .
- الاستفادة من ميزة هامة في الدول النامية حيث ان اجرة الايدي العاملة تكون منخفضة مقارنة مع الدول المتقدمة .

---

(1) محمد مطر، إدارة الاستثمار، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، ١٩٩٩، ص ٦٠.  
(2) حسن علي، الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، عمان، ١٩٩٩، ص ١٨٤.

- تستفيد الشركات الاجنبية من استثماراتها في الدول المضيفة من قلة المخاطر لكبر حجم الاستثمار وتوزيعاته.

ثالثا: انواع الاستثمار(1):-

تصنف الاستثمارات الى عدة انواع وذلك كما يلي:-

أ- تصنيف الاستثمار وفقا للقرض من القيام به:-

١- الاستثمار الصافى :-

يمثل الاضافة الصافية الى رصيد الاستثمارات فى البلد ، ويتم القيام بهذا النوع من الاستثمارات اذا كان هذا النوع من المناخ من الاستثمارات لايكفى لانتاج حجم الناتج المخطط والمرغوب فيه ولذلك يتم اضافة استثمارات اذا كان رصيد المناخ من الاستثمارات الجديدة بغرض استكمال الطاقة الانتاجية المرغوبة .

٢- الاستثمار الاحلالى:-

يتمثل فى الاستثمارات التى تضمن الحافز على الطاقة الانتاجية القائمة ويتم بقرض تعويض الهالك من راس المال خلال العمليات الانتاجية

ب- تصنيف الاستثمارات وفقا لامكانية قياس العائد(2):-

١- الاستثمارات الملموسة :-

(1) قاسم نايف، إدارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق، دار الثقافة للطباعة والنشر، ط١، عمان، ٢٠٠٩، ص ٢٩-٣٠.  
(2) أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، ط١، دار الاسكندرية الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، ٢٠٠١، ص ٥٤.

وهى الاستثمارات التى يمكن منها قياس العائد مباشرة مثل الاستثمار فى المشروعات الزراعية والصناعية ومشروعات النقل والتشييد

٢- الاستثمارات غير الملموسة:.

وهى التى لا يمكن قياس عائدها النقدى مباشرة ولكنها تساهم فى زيادة الطاقة الانتاجية بطريقة غير مباشرة مثل الاستثمارات فى الصحة

ج - تصنيف الاستثمار وفقا للمدة. الى : -

١- الاستثمار الثابت :.

وهى الاستثمارات التى يزيد عمرها الانتاجى مثل الاستثمار فى الآلات والمعدات والهياكل الانتاجية.

٢- الاستثمار غير الثابتة :.

فى الانشاءات وتصنف ايضا الاستثمارات الى محلية وخارجية وبعضها قصير الاجل وطويل الاجل ومن اشكال الاستثمارات الخارجية.

رابعا :- خصائص الاستثمار:-

هناك عدة خصائص للاستثمارات:-

- ١- اتاحة المجال لذوى الدخول المحدودة للتعامل مع سوق المال اذا امتلك حدا ادنى من الوثائق يمكنه من الاشتراك فى صناديق الاستثمار.
- ٢- تخفيض حجم المخاطر التى تواجه المستثمر حيث تقوم بتنويع استثماراتها فى الاصول المالية والاوراق المالية وحيث ان صغار المستثمرين لا يستطيعون ذلك لعدم وجود خبرة وعدم توفر مبالغ كبيرة للاستثمار فى هذا المجال.
- ٣- السيولة وخاصة فى الصناديق المفتوحة حيث يستطيع المستثمر سحب قيمة وثائفة من الصندوق المصدر لها خلال اى يوم من الايام العمل.
- ٤- الاستفادة من الخبرات الادارة المختصة التى تدير محفظة الاوراق المالية للمستثمر بتكاليف منخفضة.
- ٥ - تحقيق عائد اعلى من عوائد الوثائق.
- ٦- تمكين المستثمر من شراء وثائق بالتقسيط خلال فترة زمنية محدوده مع تنظيم استيراد كل او بعض من راس المال وفق شروط معينه.
- ٧- تسهيل اتخاذ القرار بالنسبة للمستثمر لما تتمتع بها هذه الصناديق من شفافية وافصاح عن ادارتها بشكل مستمر.
- ٨- الانواع المختلفة للصناديق تعطى مرونة للمستثمر فى اختيار النوع الذى يتناسب مع ظروفه.
- ٩ - تخضع هذه الصناديق لرقابة من هيئة سوق العمل.

## المبحث الثانى

### مجالات الاستثمار ومزاياها وعيوبها

نقصد بمجال الاستثمار نوع او طبيعة النشاط الاقتصادى الذى يوظف فية المستثمر

أموالة بقصد الحصول على عائد وبهذا التعريف فان معنى مجال الاستثمار أكثر للنمو لامن

معنى أداه الاستثمار

اولا: مجالات الاستثمار:-

أ- المجال الجغرافى لمجالات الاستثمار

ب - المعيار النوعى لمجالات الاستثمار

ج.المجال المالى للاستثمار

أ- المعيار الجغرافى لمجالات الاستثمار:-

١- الاستثمارات المحلية: تشمل جميع الفرص المتاحة للاستثمار فى السوق المحلى

٢- الاستثمارات الخارجية والاجنبية: تشمل مجالات الاستثمار المتاحة فى الاستثمار فى

الاسواق الاجنبية مهما كانت كانت ادوات الاستثمار المستخدمة وتتم الاستثمارات الاجنبية

من قبل الافراد والمؤسسات) المالىه بشكل مباشر او غير مباشر<sup>(1)</sup>.

(1) محمد مطر إدارة الاستثمار- الاطار النظرى والتطبيقات العلمية ص ١٩٩ - ٦١

## مزايا الاستثمارات الخارجية وعيوبها

### المزايا :-

أ -توفر للمستثمر مرونة كبيرة فى اختيار أدوات الاستثمار.

ب - تعيين له مبداء توزيع المخاطر بشكل أفضل.

ج- تتميز بوجود أسواق منوعه ومتطورة.

- حيث تتوفر فى هذه الاسواق قنوات اتصال فعالة.

د - توفر الخبرات المتخصصة والمحللين والوسطاء الماليين.

### العيوب:-

أ -ارتفاع درجة المخاطره المتعلقة بالظروف السياسية.

ب - قد يكون لها تأثير على الانتماء الوطنى للمستثمر لانه يسعى وراء مصالحه حسب

الخارج.

ج - احتمال ازدواجية الضرائب.

د- مخاطره تغير القوه الشرائية لوحدۃ النقد الت تتضاعف وتصل اسعار صرف العملة

الاجنبية.

## ب-المعيار النوعى لمجال الاستثمار:-

يشمل الاستثمارات الحقيقية او الاقتصادية يعتبر الاستثمار حقيقيا او اقتصاديا عندما يكون للمستثمر الحق فى إمتلاك حيازة أصل حقيقى ،والاصل الحقيقى يقصد به كل اصل له قيمة إقتصاديةفى حد ذاته ويترتب على) استخدامه منفعة اقتصادية تظهر على شكل سلسلة أو خدمات(1).

## المشاكل التى تواجه المستثمر:-

اختلافدرجة المخاطره للاستثمار بين اصل اخر لان هذه الاصول غير متجانسه بسبب عدم توافرسوق ثانوى فعال لتداول هذه الاموال يترتب على المستثمر فيها) نفقات غير مباشره مرتفعه نسبيا (تكاليف النقل)(2).

## خصائص الاصول الحقيقية:-

١ - غير متجانسه وهى بذلك تحتاج للتحيز والمعياروالتخصص للتعامل بها.

٢- لها قيمه ذاتيه ولهاكيان مادى مبادئ ملموس.

٣ - تتمتع بدرجة عاليه من الامان.

٤- تحصل المنفعه فيها من خلال استخدامها.

(1) عبد الفتاح محمد أحمد جاويش، إدارة الاستثمار الاجنبي، مكتبة الوفاء، ط١، الاسكندرية، ٢٠١٦، ص ٩٥-٩٦.  
(2) أحمد رمضان نعمة الله، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة، الاسكندرية، ط١، ص ٥٤.

٥- الاستثمار بها استثمار حقيقى يؤدى الى زيادة الدخل الوطنى.

٦- قابليتها للتسويق منخفضه.

٧- يترتب عليها ضمان النقل والتخزين فى حالة السلع.

### ج- المجال المالى للاستثمار:-

يشمل الاستثمار فى سوق الاوراق المالية حيث يترتب على عملية الاستثمار فيها حيازة المستثمر على أصل مالى غير حقيقى يتخذ شكل سند او سهم والاصل المالى يمثل حقا لمالكه او لعامله.

### خصائص المجال المالى للاستثمار(1):-

- ١- التجانس الكبير فى وحداتها.
- ٢- وجود أسواق متطورة للتعامل بها.
- ٣- تعطى مالكاها حق المطالبه بالفائده او الربح.
- ٤- ليس لها كيان مادى او ملموس.
- ٥- يحصل صاحبه على منفعة منها عن طريق جهود الاخرين.
- ٦- تكون لها درجه عالية من المخاطر بسبب تذبذب أسعارها.

---

(1) عبد الفتاح محمد جاويش، المرجع السابق، ص ٩٣.

## مزايا المجال المالي للاستثمار وعيوبه:-

### المزايا:-

١ - وجود اسواق منظمه غاية التنظيم للتعامل بالاصول المالية.

٢-انخفاض تكاليف المتاجرة بالاوراق المالية مقارنة بالاوراق الاستثمارية الاخرى

التجانس بين وحدات الاصول المالية.

٣- وجود وسطاء ماليين متخصصين يقدمون يقدمون خدماتهم للمستثمرين العاديين مما

يجعل المستثمرين قادرين على الحصول على خدمات استثمارية جيدة دون ان يكون خبراء

في الموضوع في أدوات الاستثمار<sup>(1)</sup>.

تعرف اداة الاستثمار بانها الاصل المالي الذي يعمل المستثمر لقا المبلغ الذي يستثمره.

---

(1) عبد الفتاح محمد جاويش، مرجع سابق، ص ٩٦-٩٨.

## المبحث الثالث

### آثار الاستثمار الاجنبي المباشر علي اقتصاد الدول المضيفه

اولا: اثر علي الاستثمار الاجنبي على الناتج المحلي الاجمالي:-

يقصد بالاستثمار المحلي الاجمالي كل انواع الاستثمارات الحقيقية باستثناء الاستثمارات المالية التي تم داخل الدولة المضيفه سواء من طرف المواطنين او الاجانب،ويمكن توضيح اهم اثار الاستثمار الاجنبي المباشر علي الاستثمار المحلي الاجمالي من خلال تحليل ثلاثة عناصر اساسية هي :

#### ١ - الاثر الكمي:-

يقصد به تطور حجم الاستثمار الاجمالي في الدولة المضيفه للاستثمار الاجنبي المباشر والحجم الاجمالي للاستثمارات الاجمالية المحلية والاجنبية.ويحدث الاستثمار الاجنبي المباشر زيادة في حجم الاستثمار المحلي الاجمالي عندما يدخل الاستثمار الاجنبي المباشر منشأ ل وحدات انتاجية جديدة،او مضيفا اصول انتاجية جديدة لوحدات قائمة من قبل بشرط عدم استخدام الموارد المحلية في تمويل هذه الاستثمارات. لان استخدام هذه الموارد من طرف المستثمرين الاجانب يعني حرمان نظائرهم المحليين من احداث نفس الزيادة في حجم الاستثمارات المحلية الاجمالية.

عادة ماتظهر هذه الحالة عندما يكون الاستثمار الاجنبي المباشر مرتبط بدرجة كبيرة بالاستثمارات المحلية وليس استثمارات خارج الدول المضيفة ومن ثم يسهم في اقامة روابط خلفية او امامية واولية.

كما يمكن ان تزداد حجم الاستثمارات المحلية بالدولة المضيفة بطريقة غير مباشرة من خلال دفع وتحفيز المشروعات المحلية علي محاكاة تلك الاستثمارات الاجنبية،ومن ثم تحسين منتجاتها وخدماتها حتي تتمكن من مواجهة منافسيها، الامر الذي يرفع المشروعات المحلية علي اقامة استثمارات جديدة وتطوير الاستثمارات القائمة لديها،اما اذا دخل الاستثمار الاجنبي المباشر مشتريات لمشروعات او اصول انتاجية قائمة من قبل فلن يتغير الحجم الاجمالي للاستثمارات الوطنية ويبقى مستقرا الا في حدود التغيير الذي يطرأعلي قيم هذه الاصول،ومن ثم يحدث الاستثمار الاجنبي المباشر احلالي للاستثمار الوطني ويكون طاردا له(1).

يتضح مما سبق ان الاستثمار الاجنبي المباشر ينشأ عندما:-

- يتدخل الاستثمار الاجنبي المباشر مشتريا لاصول انتاجية.

- يتم تمويل جزء او كل الاستثمارالاجنبي المباشر من مصادر مالية داخلية .

- يخرج بعض المستثمرين المحليين من السوق بسبب عدم قدرتهم علي مواجهة منافسة نظرتهم للجانب .

(1) علي عبد الوهاب نجا، الاستثمار الاجنبي المباشر، الدار الجامعية، ط ١، الاسكندرية، ٢٠١٥، ص ٢٥-٥١.

اما الاثر التكاملي للاستثمار الاجنبي المباشر ينشأ عندما:-

- يدخل الاستثمار الاجنبي المباشر منشأة مشاريع استثمارية جديدة.

- يمول الاستثمار الاجنبي المباشر كليا.

- يساعد المستثمرين المحليين علي زيادة استثماراتهم .

كما يوجد جدل كبير فيما بين الدراسات التطبيقية حول اذا كان الاستثمار الاجنبي المباشر يكون له اثار تكاملية وتحفيزية بطبيعة الحال علي عدد من المتغيرات والظروف المحلية وهيكل الاقتصاد و مرحلة النمو الاقتصادي التي يمر بها اقتصاد الدولة المضيفة، كما انه يختلف من دراسة لآخري ومن دولة لآخري وحتى من فترة زمنية لآخري.

## ٢- الاهمية النسبيه:-

الخاص بالتوزيع النسبي للاستثمارات الاجنبية المباشرة. زيادة الاهمية النسبية لتدفق الاستثمارات الجنبية المباشرة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة ،كما انه قدزادت هذه الاهمية لهذه التدفقات في نهاية فترة الدراسة مقارنة ببدايتها نتيجة لزيادة نصيب الدول النامية من هذه التدفقات خلال تلك الفترة .

## ٣- الاثر النوعي:-

بالرقم من اهمية التراكم الراسمالي- الاصول الانتاجية- للنمو الاقتصادي الا انه غير كاف وحدة، وذلك لان النمو المستمر يستدعي توافر الموارد البشرية المؤهلة والمعرفة التكنولوجية

المتقدمة علاوة علي التراكم المستمر للاصول الثابتة، وفي هذا الخصوص يفترض ان الاستثمار الاجنبي المباشر يحدث تلك الاثار الثلاثة<sup>(1)</sup>.

في الاقتصاد المضيفة لة خلال اسهامة في زيادة حجم الاستثمارات وتاهيل الموارد البشرية ونقل المهارات والمعارف التكنولوجية ،وبهذا يوتر الاستثمار الاجنبي المباشر علي الاستثمار الاجنبي المباشر علي الاستثمار المحلي بصور ديناميكية من خلال:

- انة يشجع الاستثمار المحلي من خلال خلق فرص استثمارية جديدة المشروعات المحلية في الصناعات والانشطة الجديدة، كما يسهم في توفير البنية الاساسية وكذلك العملات الاجنبية، وبالتالي يسهم في الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي .

- كما انة يسهم في الارتفاع بمعدل الاستثمار المحلي وزيادة التراكم الراسمالي .غير انة بالرغم من هذه الاثار الايجابية للاستثمار الاجنبي المباشر علي الاستثمار المحلي ،غير انة ينبغي الا نتجاهل بعض الاثار السلبية علي تلك العناصر نفسها ،حيث اذا تنافس المستثمر الاجنبي مع المستثمر المحلي علي استخدام؟؟؟ الموارد المحلية النادرة او علي السوق المحلي التي توزع بة هذه الاستثمارات المحلية فانة قد يؤدي الي انهيار هذه المشروعات المحلية وانسحابها من السوق ،نظرا لعم قدرتها علي المنافسة، ومن ثم يغير الاستثمار المحلي من الدولة المضيفة.

---

(1) علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص ٥٢-٥٤.

## ثانيا: اثر الاستثمار علي النمو الاقتصادي:-

يعد الاستثمار الاجنبي المباشر عنصر اساسيا في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية بالنسبة للدول النائية ،حيث يسهم في تعزيز احتياجات هذه الدول من موارد النقد الاجنبي ،كما تقترن تدفقات هذه الاستثمارات بعديد من الجوانب الايجابية لعل اهمها، الحصول علي التكنولوجيا الحديثة والمهارات الادارية والتنظيمية او توفير مزيد من فرص العمل ،ورفع مستوى الانتاجية ،فضلا تحفيزه وتكامله مع الاستثمارات المحلية ،وتحسين بيئة الاعمال المحلية ،والارتفاع بمستوي الاداء التصديري وفتح قنوات جديدة التسويق،وكلها عوامل تفقد اليها الدول النامية.

اكدت العديد من الدراسات علي الاثر الايجابي لتدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة علي الاداء الاقتصادي الدول النامية ،حيث يعزز النمو بالدول المضيفة نظرا لان تدفق رؤوس الاموال المصاحبة لهذه الاستثمارات تقترن بعديد من المزايا السابق الاشارة اليها، وقد ايدت الدراسات التطبيقية الدول التي يتدفق اليها قدر اكبر من هذه التدفقات تحقق معدلات نمو اعلي ،كما في جنوب شرق اسيا والصين وبالعكس صحيح ،كما هو الحال في الدول الافريقية ،ومن ناحية اخري يمكن ان يترتب علي تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة اثار سلبية علي الاداء الاقتصادي بالدولة المضيفة ،قد تكون تدفقات هذه الاستثمارات بديل عن المدخرات المحلية ،ويترتب عليه اثر المزاحمة للاستثمارات المحلية

ونقل التكنولوجيا التقليدية، كما يمكن استخدام تكنولوجيا يحل محل العمل ويقلل من فرص العمل في هذه الحالة كما لا تسهم في زيادة التصدير وتحسين الميزة التنافسية بالدول المضيفة. شجعت دراسة العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي علي وجود عديد من الدراسات التطبيقية في الادب الاقتصادي سواء بالدول المتقدمة او النامية، وقدمت ضمن نماذج النمو النيو كلاسيكية من خلال النمو الزاتية، وقد تم دراسة هذه العلاقة من خلال اربعة قنوات رئيسية هي محددات النمو الاقتصادي، ومحددات الاستثمار الاجنبي المباشر، ودور الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة، واتجاه العلاقات السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، ويلاحظ ان بعض الدراسات لم تجد علاقة سببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، ويلاحظ ان بعض الدراسات لم تجد علاقة سببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، بينما البعض منها ان العلاقة بينها تكون ثنائية الاتجاه. غير انة تؤكد التجربة العلمية للعلاقة بين الاستثمارات الاجنبية المباشرة ونمو الدول النامية التي يمكن استنباطها من خلال الدراسات التطبيقية.

### ثالثا: أثر الاستثمار على ميزان المدفوعات :-

يمكن تصنيف اثار الاستثمار الاجنبي المباشر علي ميزان المدفوعات في الدولة

المضيفة الي نوعين هما :

- اثار ايجابية عندما يحدث الاستثمار الاجنبي المباشر فائضا في ميزان المدفوعات او يخفض من عجزه.

- اثار سلبية عندما يحدث الاستثمار الاجنبي المباشر عجزا في ميزان المدفوعات اويخفض من فائضة.

#### ١- الاثر علي الميزان التجاري:-

يوجد هنالك علاقة طردية بين الواردات وحجم الاستثمار بالدولة،حيث ان زيادة الاستثمار تسهم في زيادة الواردات من السلع الراسمالية او من مستلزمات الانتاج. يتوقف تاثير الاستثمار الاجنبي المباشر علي الميزان التجاري علي الفرق بين قيمة الصادرات الناتجة عن وواردات من السلع والخدمات المرتبطة به، فاذا كانت قيمة صادراته اكبر من قيمة وارداته يكون له اثر سلبي ويحدث فائض في الميزان التجاري بالدول المضيفة او يقلل من العجزية، بينما اذا تفوقت قيمة وارداته علي قيمة صادراته فانه يكون له اثر سلبي ويحدث عجز بالميزان التجاري او يقلل فائضة . ويتوقف ذلك علي الاستراتيجية التي تتبعها الدولة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، ويمكن التمييز هنا بين استراتيجيتين وهما:

- استراتيجية الاستثمار الاجنبي مباشر الموجه للتصدير .

- استراتيجية الاستثمار الاجنبي المباشر الموجه للاحلال محل الوارد.

كلا الاستراتيجيتان توثران إيجابيات على الميزان التجاري في الدوله المضيفه للاستثمار الاجنبي المباشر حيث تؤدي الاستراتيجية الاولى الى زياده الصادرات وتؤدي الثانية الى تخفيض الواردات ومن ثم تقليل المدفوعات مقابل الواردات ولكن يتوقف ذلك على أهميه مكونات الواردات في الانتاج المحلي للاستثمار الاجنبي المباشر حيث انه في حال

اعتماد الاستثمار الاجنبي على استخدام جزء كبير من مستلزمات الانتاج المحليه على الواردات يحرز أثرا سلبيا على الميزان التجارى سواء ان كان هذا الانتاج موجهه للتصدير او الاحلال محل الواردات.

- التلاعب فى أسعار التحويل:

وتتمثل أسعار التحويل فى أسعار الشراء والبيع أى التصدير والاستيراد بين الشركه الام وفروعها فى الخارج او بين فروعها فى الخارج مع بعضهم البعض ولاسباب عديدة تلجأ الشركه الام الى رفع أسعار صادراتها الى فروعها وتخفيض أسعار وارداتها منها<sup>(1)</sup>.

٢- الأثر على حساب راس المال:-

يتوقع ان يترتب على تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة اثرا ايجابيا على ميزان راس المال نتيجة لتدفق العملات الاجنبية المصاحبة لهذة الاستثمارات غير ان هذا الامر يتوقف على عاملين.

- الطريقة التى يتم بها تمويل الاستثمار الاجنبى المباشر ويقصد بها مصدر التمويل المستخدم من طرق المستثمر الاجنبى حيث عندما يستخدم المستثمر الاجنبى امواله الذاتية بالعملة الاجنبية يكون له اثر ايجابى على ميزان راس المال بينما اذا اعتمد مشروعة الاستثمارى على الاقتراض من السوق المحلى بالدوله المضيفه. فإنه يترتب عليه أثر على ميزان راس المال لان وجوده يقترن بتدفقات الاجنبية للدولة المضيفه.

(1) عل عيد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص ٥٦-٥٨.

- العملة المستخدمة فى سداد الالتزامات المترتبة على الاستثمار الاجنبى المباشر:-

اذا كان الاستثمار الاجنبى المباشر يهدف الى انشاء مشروع جديد فاذا وقعت هذه التكاليف بالعملة المحلية فلا يقع اى تاثير ايجابى او سلبى على ميزان راس المالدخل الاستثمار الاجنبى مشتريا لمشاريع استثمارية قائمة وذلك عندما يحدث فى مشروعات الخصخصة الحالية فى عديد من الدول النامية فان اثره على ميزان راس المال يتوقف على طريقة تمويله المذكورة سلفا.

### ٣- الأثر على ميزان الخدمات:-

رغم انه قد يترتب على تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة اثار ايجابية على ميزان المدفوعات فى المرحلة الاولى نتيجة لما تقترن به من تدفق للعملات الاجنبية غير انة مع بداية التحويلات العكسية الناتجة من تحويلات الارباح او استخدام براءآت الاختراع او اعباء الديون فى حالة اعتمادها على القروض الخارجية مماينتج عنها عجز فى ميزان الخدمات او تقليل الفائض به ومن ثم اعباء على ميزان المدفوعات بالدوله المضيفة<sup>(1)</sup>.

### رابعا: الأثر على مستوى التوظيف:-

تعد من الدوافع الاساسيه لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى الدول النامية حيث يقوم برفع معدل الاستثمار ومن ثم يوفر مزيد من فرص العمل الامر الذى ساهم فى خفض من معدل البطالة بالدوله المضيفة.

(1) علي عبد الوهاب نجا، المرجع السابق، ص ٥٨-٦٢.

يتوقف على طبيعة الاستثمار الاجنبي المباشر من حيث اقامته الى مشاريع جديدة ام انة يقوم بشراء مشاريع قائمة اذا كان ينتمى الى الحالة الاولى فانه ينتمى الى نشاط كثيف للعمالة او مكثف لاستخدام راس المال والتكنولوجيا الحديثة وهي الحالة الاخيرة فانه لن يؤدي الى خلق فرص عمل جديدة الا في حدود ضيقه وبنوعية مرتفعة المهارة قد لا تتوفر في العديد من الدول النامية.

في الحالة الثانية وهي في حالة ان يكون تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في شراء مشاريع قائمة وخاصة في حالة تطبيق الدول النامية لعمليات الخصخصة وبيع المشروعات العامه تلك المشروعات التي تعاني من وجود عمالة زائدة بها فانه في تلك الحالة يترتب على هذه الاستثمارات اثار سلبية على مستوى التوظيف لانه عادة مايلجأ المستثمرون الى تطوير عمليات الانتاج واستخدام معدات وآلات أحدث وعادة ماتكون مكلفة لراس المال وبالتالي يتم التخلص من العمالة الزائدة تحت مسميات مختلفة منها المعاش المبكر واستبدال المعاش يتضح مما سبق ان الاستثمار الاجنبي المباشر يسهم في تخفيض البطالة اذا دخل مقيما لمشاريع جديدة ومعتمدا على استخدام اساليب انتاجية مكثفة للعمالة فضلا على الاعتماد على العمالة المحلية وعادة ماتكون الاجور التي يقدمها المستثمرون الاجانب للعمالة لديهم اعلى من مستويات الاجور في المشروعات المحلية في الانشطة المناظرة مما يترتب عليه استقطاب العمالة الماهرة ذات الخبرة وبالتالي يؤثر على المشروعات المحلية كما يترتب عليها زيادة التفاوت في مستويات الاجور فيما بين الانشطة المختلفة وكذلك بين

المناطق التي تتركز فيها هذه الاستثمارات والمناطق الأخرى بالدولة المضيفة الأمر الذي يترتب عليه زيادة التفاوت في توزيع الدخل بالدول النامية<sup>(1)</sup>.

توجد هناك آثار متعددة أخرى تنتج عن توقعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء على المستوى التكنولوجي حيث يرى كثير من الاقتصاديين أن تلك الاستثمارات تقدم من خلال استثماراتها بالدول النامية المضيفة خدمة متكاملة كما يترتب على هذه الاستثمارات آثار على مستوى الانتاجية وكذلك على توزيع الدخل والفقير بالمجتمع<sup>(2)</sup>.

---

(1) علي عبد الوهاب نجا، المرجع السابق، ٦٤-٦٦.

(2) نفس المرجع السابق، ٤٩.

## الفصل الثانى

### مناخ الاستثمار فى السودان

**المبحث الاول: مناخ الاستثمار فى السودان.**

**المبحث الثانى: سياسات قطاعات الاستثمار في السودان.**

**المبحث الثالث: الاستثمار فى السودان القوة والضعف والفرص و المشاكل والمعوقات**

**والحلول.**

## الاستثمار فى السودان

السودان يمثل مدخل للقارة الافريقية من الجهة الشرقية يطل موقعه على البحر الاحمر مما يجعل السودان يتوسط الاسواق العالمية فى الشرق الاوسط والشرق الاقصى فى اسيا واروبا والولايات المتحدة واستقبال السفن العابرة للبحر الاحمر عبر السويس وتوجد طرق جوية وبريه تربط السودان بدول الجوار كما تربط بعضها بالملاحه الجوية والنقل النهري ايضا ويتميز السودان بالآتى :-

### أ- الموارد الطبيعية والامكانات التى يزخر بها السودان:-

يشمل ذلك الاراضى الزراعية وموارد المياه العذبة من مصادر متعددة كالانهار والمياة الجوفية والامطار اضافة الى الغابات والمراعى والثروة الحيوانية ويتوفر السودان بوفرة الموارد البشرية التى تمثل العمالة الفنية المدربة وبأجور تقل كثيرا عن الدول الاخرى .

### ب- الزراعة:-

يعتبر السودان بلد غنى بموارد الطبيعة التى تجعل قاعدة إقتصاده تقوم على الانتاج الزراعى والحيوانى وبذلك تمثل الزراعة العمود الفقرى للاقتصاد وعليها تقوم معظم المناشط الاقتصادية المختلفة ويتمتع النشاط الزراعى فى السودان بفرص واسعة وامكانيات هائلة توفر المقومات الاساسية للتنمية والاستثمار فيه وقد رشح السودان من ضمن ثلاث دول لحل

مشكلة الغذاء فى العالم مع استراليا وكندا ويعتبر السودان الدولة العربية الوحيدة التى يعد ميزانها الزراعى موجبا ويساهم مساهمة فعالة فى الامن الغذائى العربى .(6)

### ج- الارض والمناخ: -

تتكون اراضى السودان من السهول والوديان والهضاب والكثبان الرملية وهناك مساحات مغطاة بالغابات والشجيرات والمراعى الطبيعية بالاضافة الى مساحات كبيرة تغطيها مياه الانهار وكذلك نوع التربه وتتوع فى المناخ على طول البلاد وعرضها

### بيئة الاستثمار فى السودان : -

الاستثمار من العوامل الاساسيه التى تساعد فى تحقيق النمو الاقتصادى ومن اهم الخصائص المناخ الملائم للاستثمار فى اى دولة هو توفير الموارد الطبيعية بمختلف أنواعها وعلى وجه الخصوص المياه والثروة الحيوانية والمعدنية .

إن النشاط الاقتصادى ينبثق من ويدور حول الموارد الزراعية بشقيها النباتى والحيوانى والموارد المعدنية والمائية.

إبتداء من الخطة العشرية وحتى الاستراتيجية القومية الشاملة ٢٠٠٠ التى أقرت ان ٧٠ من جملة الاستثمارات المستهدفة للقطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد اسست القوانين واتخذت الاجراءات التى من خلالها جذب وتشجيع الاستثمارات الخاصة

وزارة الخارجية - السودان - تقرير ٢٠١٤ - (6)

المحلية والاجنبية وتضمنت استصدار قوانين تشجع الاستثمار الخاصة والمحليه والاجنبية وهى قوانين تشجع الاستثمار وتطويرة عبر العقود .

#### د- الموارد المائيه:-

تقدر حصة السودان من مياه النيل حسب اتفاقية عام ١٩٥٩ بنحو ١٨٠٥ مليار متر مكعب فى العام ويستغل السودان منها حوالى ١٢٠٢ مليار متر مكعب و يقدر حجم تصريف الموسمية بنحو ٣٠٣ مليار متر مكعب ويمكن الاستفادة من مياه الاودية وتخزينها فى الحفائر والسدود الترابية وتغذية الخزانات الرسوبية لاغراض الري وشرب الانسان والحيوان وتشكل المنخفضات الطبيعية والمسطحات المائية فى بعض المناطق مصادر تقليدية لشرب الحيوان. تنتشر مصادر الجوفية فى اكثر من ٥٠% من مساحة السودان وتقدر مخزونها بنحو ١٥٠٢٠٠ مليار متر مكعب يعادل هذا المخزون الجوفى فى أكثر من ٢٠٠ ضعف العائد السنوى من النيل<sup>(١)</sup>

#### هـ - السياحة فى السودان:-

يزخر السودان بالكثير من المقومات السياحية وعلى مختلف أنواعها وذلك لتنوع بئاة الجغرافية والتاريخية والثقافية فى الشمال توجد آثار الممالك النوبية التى تعتبر مهد الحضارة البشرية حيث الاهرامات والمعابد الفرعونية حيث ذكر ان هناك موقعا شبة معبد الكرنك وربما

(١) وزارة الاستثمار- السودان- الإدارة العامة للبحوث والتخطيط- تقرير الوزارة للعام ٢٠٠٦.

يفوقة لما فية من آثار وهو بمنطقة جبل البركل وهو يقع فى مدينة كريمة حيث يقع على الضفة الغربية فى الولاية الشمالية.

## مناخ الاستثمار فى السودان : -

مناخ الاستثمار فى السودان هو خدمة القوانين والسياسات الاقتصادية والسياسية التى تؤثر على رغبة المستثمر فى الاستثمار فى دولة مادون دولة اخرى ومن اهم مقومات الاستثمار سوا ان كان محلى او اجنبى او وطنى هو توفر المناخ .

جانب يمثل التشريعات والنماذج الادارية للدولة حيث ان عناصر المناخ فان مكونات المناخ تشمل عدد من النواحي وهى الناحية السياسية والناحية البنوية والناحية التشريعية والناحية الادارية<sup>(1)</sup>.

## عناصر المناخ الاستثمارى فى السودان :-

تاتى أهمية الاستثمار من احد مكونات الطلب الكلى واحد العوامل التى تسرع من عملية التنمية كان اهتمام الدولة به كبير قد بذلت الدولة جهودا مقدرة لتحسين مناخ الاستثمار فى السودان خاصة فى ظل التحولات التى يعيشها العالم اليوم.

دخل السودان تجمع دول الكوميسا وماتمتع به من حرية الحركة والتجارة ورؤوس الاموال نتجت عن مناخ استثمارى ملائم وجاذب.

(1) وزارة الاستثمار- السودان، ورقة الاستثمار فى السودان، الحاضر وأفاق المستقبل، الإدارة العامة للبحوث والتخطيط، ٢٠٠٣، ص ٢٨.

كان لابد للسودان ان يستفيد من الموارد المتوفرة لديه ويمكن استعراض مكونات المناخ الاستثمارى فى السودان وهي:-

#### ١- البنية التحتية:-

من اهم عناصر الاستثمار هو تطور البنى الاساسية لذلك نجد التطور على الخدمات والاتصالات ثم ربط البلاد بشبكة حديثة من الاتصالات والاهتمام بنظم المعلومات المتطورة.

أحدث طفره فى مجال الطاقة ومجال الطرق واستخراج البترول وكذلك سد مروى ساعد كثيرا بالنهوض بالاستثمار.

#### ٢- البيئة السياسية:-

التنمية الحقيقية لايمكن تحقيقها الا فى ظل استقرار سياسى وتوفير الاستقرار الامنى والطمأنينة والسلامة

#### ٣- البيئة الاقتصادية:-

لتحقيق الاستقرار لابد من اعادة هيكلة شاملة للاقتصاد من خلال برامج اصلاح

#### ٤- البيئة الادارية:-

من اهم العوامل التى بالمستثمر بالمخاطره براسمالة اجراءات الادارية المعقده للحصول على الوثائق الرسمية وفى هذا الامر قامت وزارة الاستثمار بتسهيل ذلك (فكرة الشباك الواحد ) التى تسهل على المستثمر لحد بعيد.

## ٥- البيئة التشريعية:-

يعتبر النظام التشريعي عن مدى نجاح السياسات المطبقة ويعتبر من اهم عناصر المناخ الاستثمارى اى ان الثقة فى النظام التشريعى تشجع المستثمرين على الاستثمار وفى الاطار قامت الدولة بسن قوانين الاستثمار التى تهدف الى تشجيع الاستثمار فى كافة القطاعات الاقتصادية فى السودان .

كل هذه النواحي ساعدت فى ايجاد مناخ استثمارى جاذب وتوفير بيئة صالحة جدا للاستثمار ومن اهم الاسباب التى جعلت السودان بيئة صالحة للاستثمار هى : -  
- الموارد الطبيعية الضخمة والتنوع المناخى مع وجود فرص متنوعة للاستثمار فى كل القطاعات(1).

### أهداف العامة للاستثمار فى السودان :-

- تهيئة مناخ الاستثمار بالتنسيق بين الوزارات والولايات والجهات ذات الصلة بالاستثمار .
- رفع معدلات الاستثمار الاجنبى والمحلى وزيادة نصيب القطاعات الانتاجية فى الدخل القومى .
- زيادة الاستثمار فى الصادرات غير البترولية واحلال الواردات لتحسين ميزان المدفوعات والميزان التجارى .

(1) نفس المرجع السابق، ٢٠٠٣، ص٢٨.

- توجيه الاستثمارات المحلية والاجنبية لاولويات التنمية فى الولايات للاقل حفا فى الاستثمار والتنمية لتحقيق النمو الولاى المتوازن.
- تنسيق اولويات الاستثمار واسبقياة حسب السياسة الكلية وخطط التنمية فى البلاد.
- تشجيع وذب الاستثمارات الاجنبية وتعظيم مناخها فى مقابلة عبئها وتكلفتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- الانفتاح عالميا فى مجال الاستثماردون التركيز على محور محدد لتحقيق اقتراحات تتبنى على المنافع المتبادلة.
- حماية امتيازات وضمانات المشروع.
- ضوابط الاستثمار فى السودان :

١. التراخيص للمستثمر لاقامة المشروع
٢. تقديم ودراسة جدوي المشروع.
٣. طلب منح التراخيص والميزات.
٤. منح التراخيص.
٥. تسليم الاراضي المخصصة للمشروع.

## اهمية الاستثمار في السودان:

السودان منطقة جاذبة للاستثمار بفضل موقعة المتميز ومساحة الشاسعة ،اقتصاده النامي والمتطور،موارده الطبيعية الضخمة والمتنوعة،التطور المطرد في البنيات التحتية فضلا عن الجدوي الاقتصادية العالمية للاستثمار في السودان.

اوكلت الدولة اهمية للاستثمار والذي اصبح المحرك الرئيسي للنمو. وذلك لما لة من

فوائد يعمل علي:-

١. زيادة الدخل القومي وتوزيع مصادر الايرادات.
٢. تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
٣. تحسين ميزان المدفوعات والميزان التجاري.
٤. نقل التقانة ورفع معدل الانتاج والانتاجية.
٥. توفير فرص عمل للمواطنين ومحاربة البطالة والفقير .
٦. ارتفاع الطلب الكلي والعرضي مع السلع والخدمات .
٧. تحسين مستوي المعيشة للمواطنين وارتفاع دخل الفرد.
٨. عرض تحليلي لمقومات الاستثمار في السودان.

## المبحث الثانى

### سياسات قطاعات الاستثمار في السودان

اولا: السياسات فى مجال الاستثمار وتمثل في الاتي(1):-

- الترويج لمشروعات الخصخصة للمساعدة فى تقليص دور الدولة فى ادارة وامتلاك المشروعات الاستثمارية وافساح المجال للقطاع الخاص للقيام بالدور المنوطة به فى النشاط التجارى والاستثمارى.

- تشجيع الاستثمار للمشروعات التى تعمل على رفع القدرة التنافسية للاقتصاد القومى عن طريق رفع زيادة الانتاج والانتاجية وتحسين جودة الانتاج وخفض التكلفة.

- تشجيع زيادة تدفق الاستثمارات المحلية والاجنبية فى البلاد من خلال تحسين بيئة الاستثمار وتوفير الحوافز ذات المردودات الايجابية للاقتصاد الوطنى وترشيد الحوافز الاستثمارية.

- تبسيط الاجراءات الادارية والمتطلبات لصالح تدفق الاستثمار بالقدر الذى يحقق اكبر قدر من العائد على الاستثمار.

- منح الميزات التفصيلية للمناطق الاقل حظا فى الاستثمار والتنمية وتقديم الخدمات متكاملة باسعار معقولة وشروط تمويلية مشجعة.

---

(1) وزارة الاستثمار، السودان، ورقة عمل "مسيرة الاستثمار في السودان"، ٢٠١٠، ص ١٥.

- دم وتشجيع الاستثمارات فى مجال المشاريع المشتركة فى اطار اتفاقيات التعاون والتكامل الاقتصادى والاجتماعى مع دول الجوار ودول النيباد والدول الصديقة والترويج للشركات الاقتصادية.

- التخطيط الدقيق لتاهيل العاملين وتدريبهم وبناء قدراتهم وذلك من خلال برنامج قصير ومتوسط المدى للتدريب المبنى على الاحتياج الفعلى وفق دراسة تجعل منة هدفا معرفيا ويشتمل على مواكبة التغيرات.

- الاهتمام بانشاء واصدار صناديق استثمارية متخصصة تغطى عدة مشروعات تنموية وخدمية بشروط ميسرة.

- الترويج لمشروعات البنية التحتية وطرحها للمستثمرين فى القطاع الخاص المحلى والاجنبى عبر انظمة البناء والتهيل ونقل الملكية.

- تعظيم مساهمة القطاع الخاص فى النهضة الاقتصادية وزيادة الارتقاء بامكاناتها الموسسية والتقنية وتوفير مقومات زيادة الاستثمار ودفع التنافسية والشراكة فى كافة شؤون الاستثمار.

- تشجيع الاستثمار للصناعات التحويلية ومشروعات تهدف الى تقوية الترابط البينى والخلفى والامامى مع القطاعات الاقتصادية.

- اعمال الاصلاح المؤسسى والادارى وتسهيل اداء الاعمال ليصبح اكثر مواءمة لواقع الاستثمار فى السودان.

ثانيا: السياسات القطاعية للاستثمار في السودان:-

أ- القطاع الزراعي:-

١- الترويج لعكس موارد السودان الزراعية والعمل على ترشيد هذا الاستثمار في هذا الموارد وحمايتها.

٢- الترويج الامثل لمشروعات الزراعية والانتاج الحيوانى لتحقيق الامن الغذائى مع العمل على تنمية سلع الصادرات النباتية والحيوانية.

٣- تشجيع القطاع الوطنى والاجنبى لزيادة استثمارات فى مجال القطاع الزراعى بشقية النباتى والحيوانى.

٤- الترويج لمشروعات تعمل على التنمية وتطور الانتاج العضوى النباتى واللحوم والصحة المثالية مع المعاملة بالهرمونات ومحفزات النمو والكيميائيات.

٥- الترويج الى مشروعات تهدف الى التوسع فى الاستزراع السمكى وتطوير التقنيات ونشرها فى الولايات.

٦- الترويج الى مشروعات استثمارية تهدف الى تنمية وتطوير قطاع الالبان لتحقيق الاكتفاء الذاتى واحلال الموارد.

٧- تشجيع الاستثمار فى مجال الصمغ العربى بغرض تطوير حزام الصمغ العربى وزيادة انتاجيته لاستعادة موقعة الريادى فى السوق العالمى.

٨- الترويج لمشروعات زراعية تعمل على نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة لزيادة الانتاجية وتحسين الجودة مثل البيوت المحمية والرى المحورى.

٩- القيام بعمل تنسيقى مشترك لوضع جزرى لحل مشكلة تخصيص الاراضى للاستثمار والاتفاق على صيغ عدة لاستخدام الارض بطريقة مثلى ترضى الطرفين.

١٠- تشجيع الاستثمار فى الاراضى الرعوية فى الولايات ذات الميزة النسبية بهدف تنمية وتطوير قطاع الثروة الحيوانية وتشجيع الاستثمار فى الخدمات البيطرية لدعم الصادر.

١١- الترويج للاستثمار لمشاريع تعمل على معالجة وتحسين جودة الاداء للمحاصيل الزراعية التى يمتاز بها السودان لمد القطاع الصناعى باحتياجاته من المواد الخام الضرورية.

#### ب- السياسات الاستثمارية فى القطاع الصناعى<sup>(1)</sup>:-

١- الترويج للصناعات بغرض الترويج والتحديث والتاهيل او تغيير النشاط والملكية لتحريك هذة الموارد المجمدة لتصب فى شريان الاقتصاد القومى.

(1) نفس المرجع السابق، ص ١٥.

٢- الترويج للمشروعات التحويلية والصناعات التي تعطي قيمة مضافة للمنتجات السودانية والتزويد فى نسبة مساهمة هذه الصناعات فى الناتج المحلى الاجمالى.

٣- دعم وتشجيع المشروعات الاستثمارية التى تعمل على تحقيق الترابط البينى والامامى مع القطاعات الاقتصادية لاسيما الزراعة والثروة الحيوانية والطاقة والتعدين وتقانة المعلومات.

٤- الترويج لمشروعات استثمارية تعمل على توطين الصناعات الثقيلة والمعدنية والهندسية وتوفير مواد التشييد مثل الحديد والاسمنت والزجاج ومدخلات الصناعات المتعددة.

٥- الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة والترويج لها باعتبارها الروافد المغذية للصناعات الكبيرة ونواه للصناعات الثقيلة فى المستقبل.

٦- دعم وتشجيع فكرة اقامة المدن الصناعية المؤهلة والمخططة تخطيطا علميا سليما والمتوفرة فيها كافة الخدمات والترويج لها كمشروع استثمارى.

## المبحث الثالث

### الاستثمار فى السودان القوة والضعف والفرص والمشاكل والمعوقات والحلول

السودان منطقة جاذبة للاستثمار بفضل الموقع المتميز ومساحة الشاسعة اقتصاد نامى ومتطور وموارد طبيعية ضخمة متنوعه المتضرد فى البنيات التحتية فضلا عن الجدوى الاقتصادية العالمية للاستثمار بالسودان وقد ادركت الدولة اهمية الاستثمار الذى اصبح المحرك الرئيسى للنمو وذلك عما لة من فوائد حيث يعمل على تحقيق الاتى(1):-

- زيادة الدخل القومى وتنويع مصادر الايرادات.
- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تحسين وضع ميزان المدفوعات.
- رفع معدلات الانتاج والانتاجية.
- توفير فرص عمل ومحاربة الفقر.
- تحسين مستوى المعيشة للمواطنين وارتفاع دخل الفرد.

### أولاً: نقاط القوة للاستثمار:

١. التمتع بالموارد الطبيعية والموقع

الجغرافى المتميز.

(1) وزارة الاستثمار، السودان، تقرير حصر وتحليل الاستثمار الاجنبي المباشر فى السودان، ٢٠١٠.

٢. التنوع فى المناخات والموارد.
٣. توفر العديد من الميزات النسبية.
٤. توفر الموارد البشرية.
٥. تحسن الاداء الاقتصادى والمناخ الاستثمارى.
٦. سياسة خارجية لتبادل المنافع والانفتاح الخارجى.

#### ثانياً: نقاط الضعف:-

- ١- ضعف البنىات التحتية بالولايات.
- ٢- عدم توفر مدن ومناطق صناعية وزراعية مخططة.
- ٣- نقص التمويل وارتفاع تكلفة الانتاج.
- ٤- ضعف ثقافة الاستثمار.

#### ثالثاً: الفرص المتاحة:-

- ١- الازمة المالية العالمية قادت الى البحث عن الاستثمار.
- ٢- الفجوة العالمية فى الغذاء.

٣- توفر رؤوس الاموال وخاصة فى

منطقة الخليج العربى.

٤- اتجاه الاستثمار فى العالم نحو

الموارد المتجددة كالزراعة والثروة الحيوانية.

٥- توفر المواد الخام اللازمة للصناعات

التحويلية.

رابعاً: محور المشاكل والمعوقات ومقترحات الحلول:-

١- مشكلة الاراضى الاستثمارية والمياه.

٢- مشاكل الكهرباء وارتفاع اسعارها ممايزيد من تكلفة الانتاج هذا فضلا عن تذبذب

الامداد الكهربائى حيث انها غير متوفرة فى كل الاجزاء.

٣- الانفتاح على السياسات الاقتصادية العالمية وتحرير الاسعار جعل المنافسة على

اشدها وعدم وجود تكنولوجيا حديثة تواكب التغير.

٤- عدم استقرار سعر الصرف للمستثمرين.

٥- ارتفاع تكلفة دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية وذلك لعدم وجود مراكز ابحاث تساعد

فى تقليل مثل هذه التكاليف خاصة فيما يخص المشاريع الزراعية.

٦- تعاني العديد من المشروعات من الازدواجية فى الرسوم والجبائيات.

٧- عدم استقرار السياسات المالية والنقدية لصعوبة توفر النقد الاجنبى والتحويلات.

٨- ضعف فى نقل التقنيات الحديثة واستخداماتها المختلفة.

٩- ضعف تقانة التعامل مع المستثمر الاجنبى خصوصا فى المجتمعات المحلية.

## الفصل الثالث

### الدراسة الميدانية

**المبحث الاول : منهجية الدراسة واجراءاتها.**

**المبحث الثاني : عرض وتحليل البيانات.**

**المبحث الثالث : اختبار الفرضيات.**

## المبحث الأول

### منهجية الدراسة وإجراءاتها

#### مجتمع الدراسة:

تطوير قطاع الاستثمار ومجالاته (خدمي - زراعي - صناعي) لجذب المستثمرين في السودان

#### عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة من أكثر الدول المستثمره في السودان. تم اختيار عينة طبقية تناسبية من

هذا المجتمع باستخدام المعادلة الرياضية التالية:

$$n_{hi} = \frac{n}{N} \times N_{hi}$$

حيث: حجم العينة المختارة من الكلية i =  $n_{hi}$

$n$  = حجم العينة الكلية

$N$  = حجم المجتمع الكلي

$N_{hi}$  = حجم المجتمع داخل الكلية i

وبالاستعانة بالجدول الاحصائية بلغ حجم العينة المختارة من الدول ١٠ مفردة عند مستوى

معنوية ٥% ومستوى ثقة ٩٥%. أي ما يمثل حوالي ٠,٠٦% من حجم المجتمع الكلي موزعين على

القارات المختلفة بالعالم. وتم توزيع الاستبيان عشوائياً، حسب ما هو موضح بالجدول التالي:

### جدول رقم (٣-١)

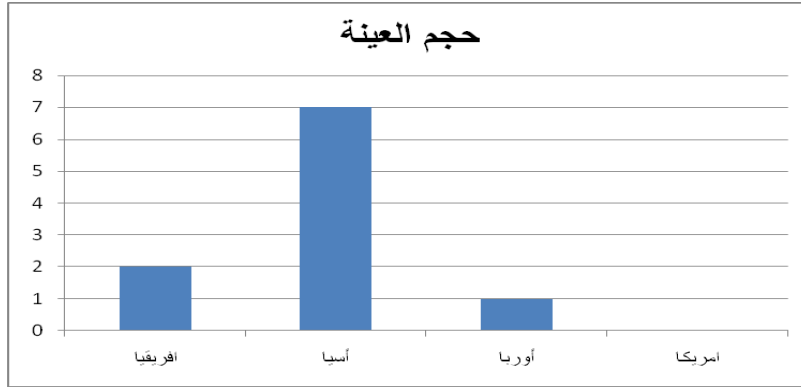
توزيع عينة الدراسة حسب القارات بالعالم

القاره	عدد الدول	حجم العينة
افريقيا		٢
أسيا		٧
أوربا		١
امريكا		٠
المجموع		١٠

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية

### الشكل رقم (٣-٢)

توزيع عينة الدراسة على القارات بالعالم



المصدر: إعداد الباحث

## أدوات الدراسة:

استخدم الباحث أداه المقابلة في جمع البيانات الأولية من عينة الدراسة حيث تعتبر المقابلة أداة مناسبة لجمع البيانات والمعلومات لاستجلاء الواقع حول إشكالية أساسية أو فرعية من إشكالات الدراسة. وقد قام الباحث بتصميم استمارة الاستبيان مقابلة استناداً الي فرضيات البحث حتى يتم إجراء العمليات الإحصائية التي تثبت صحة الفرضيات او نفيها .

تمت المعالجة الإحصائية للبيانات ومتغيرات الدراسة بترميزها وإدخالها إلى الحاسوب باستخدام البرنامج الجداول الالكترونية (Excel)

## صدق الأداة :

### تم اختبار صدق الأداة بطريقة الصدق الظاهري:

لقياس الصدق الداخلي للاستبانة المقابلة وصلاحيه عبارات الاستبيان من حيث الصياغة والوضوح ومناسبتها للفرضيات التي ادرجت تحته وشمولها للجوانب المتعلقة بابعاد الدراسة.

## الأساليب المستخدمة في التحليل:

استخدم الباحث المعالم الاحصائية التالية في عرض وتحليل البيانات:-

- ١- النسب المئوية والرسوم البيانية.
- ٢- مقاييس النزعة المركزية (المتوسط الحسابي، المتوسط المرجح).
- ٣- التوزيعات الاحتمالية (الجداول التقاطعية).
- ٤- اختبار استقلالية الصفات (مربع كاي).

## المبحث الثاني

### عرض وتحليل البيانات

أولاً: عرض البيانات

#### جدول رقم (١)

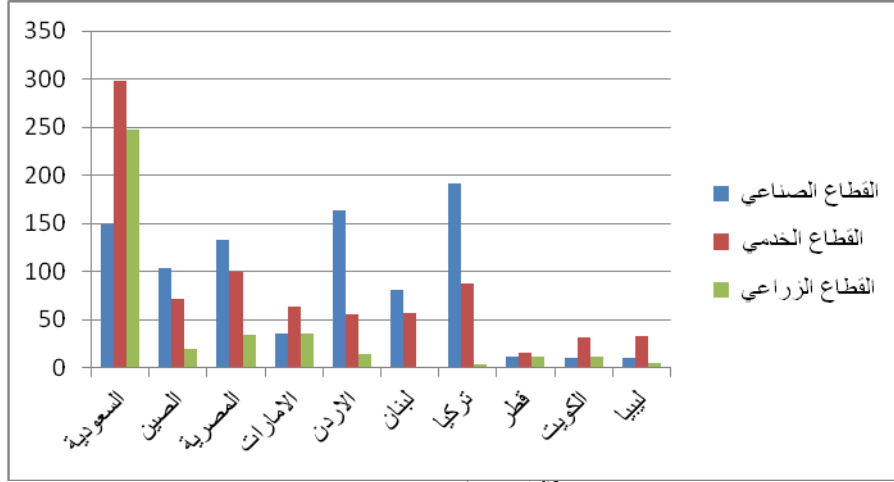
توزيع عينة الدراسة حسب الدول للسنوات ٢٠٠٠-٢٠١٨ (القيمة بالدولار)

إجمالي الحجم (بالدولار)	إجمالي العدد	القطاع الزراعي		القطاع الخدمي		القطاع الصناعي		السنة
		حجم	عدد	حجم	عدد	حجم	عدد	
28398795698	600	5035936828	247	12719308318	298	2876710095	149	السعودية
15477122928	194	175618166	19	4692708482	72	10608796280	103	الصين
8466969009	254	232580205	34	6957759005	100	1276629786	133	المصرية
6881583898	131	716547327	35	677921472	63	5485295606	36	الامارات
3486835802	232	242451505	14	653932209	56	2590452086	164	الاردن
3222920074	138	389169	1	2562535448	57	660872682	81	لبنان
1786909973	283	766260	3	603373561	88	1182770152	192	تركيا
1807367026	34	134466277.8	12	1452178066	15	220722677	12	قطر
1648430607	52	256550501	11	368797914	31	1023082189	10	الكويت
203419383	48	84704345	5	70149096	33	48565941	10	ليبيا
<b>71380354398</b>	<b>1966</b>	<b>6880010584</b>	<b>381</b>	<b>30758663571</b>	<b>813</b>	<b>25973897494</b>	<b>890</b>	<b>الاجمالي</b>

المصدر: الدراسة الميدانية

## الشكل رقم (١)

توزيع عينة الدراسة حسب عدد نوع القطاع لكل دولة للسنوات ٢٠٠٠-٢٠١٨ (القيمة بالدولار)



من الجدول والشكل رقم (١)، يتضح أن عدد المشاريع الخدمية في دولة السعودية في عينة الدراسة قد بلغت ٢٩٨ مشروع بينما المشاريع الزراعية بلغت ٢٤٧ مشروع، وهي أعلى بكثير من عدد المشاريع الخدمية والزراعية في الدول الأخرى، كما أن دول تركيا هي من أكثر الدول استثماراً في القطاع الصناعي. لذلك نجد أن دولة السعودية من أكثر الدول استثمار في السودان بين الدول عينة الدراسة.

## جدول رقم (٢)

توزيع الدول حسب القطاع الصناعي للسنوات ٢٠٠٠-٢٠١٨ (القيمة بالدولار)

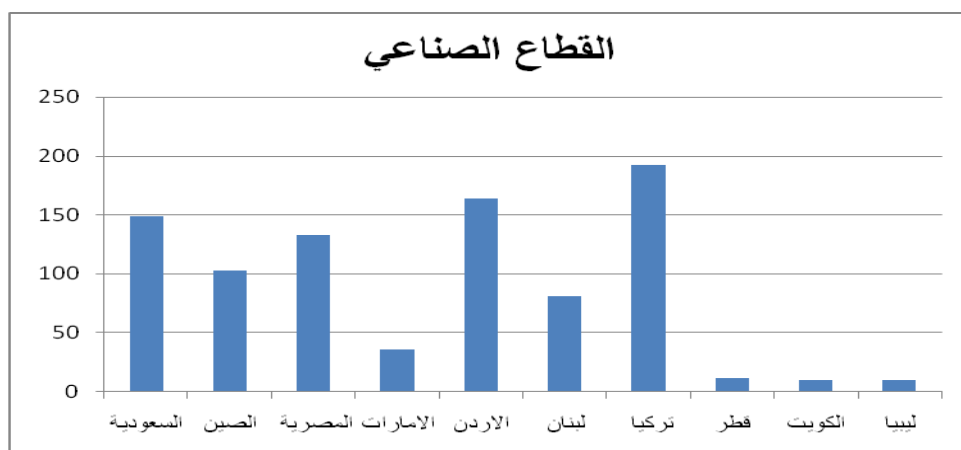
الدولة	العدد	النسبة المئوية
السعودية	١٤٩	١٦,٧٤%
الصين	١٠٣	١١,٥٧%
المصرية	١٣٣	١٤,٩٤%
الامارات	٣٦	٤,٠٤%
الاردن	١٦٤	١٨,٤٣%
لبنان	٨١	٩,١٠%

تركيا	١٩٢	٢١,٥٧%
قطر	١٢	١,٣٥%
الكويت	١٠	١,١٢%
ليبيا	١٠	١,١٢%

المصدر: الدراسة الميدانية

## شكل (٢)

توزيع الدول حسب القطاع الصناعي للسنوات ٢٠٠٠-٢٠١٨ (القيمة بالدولار)



المصدر: إعداد الباحث

يتضح من الجدول والشكل رقم (٢) أن عينة الدراسة في الاستثمار في القطاع الصناعي حيث وجد أن أكبر الدول استثمارة بالسودان بالقطاع الصناعي هي تركيا بعدد (١٩٢) مشروع بنسبة (٢١,٥٧%) وهي مساهمة كبيرة في القطاع الصناعي.

## جدول رقم (٣)

توزيع الدول حسب القطاع الخدمي للسنوات ٢٠٠٠-٢٠١٨ (القيمة بالدولار)

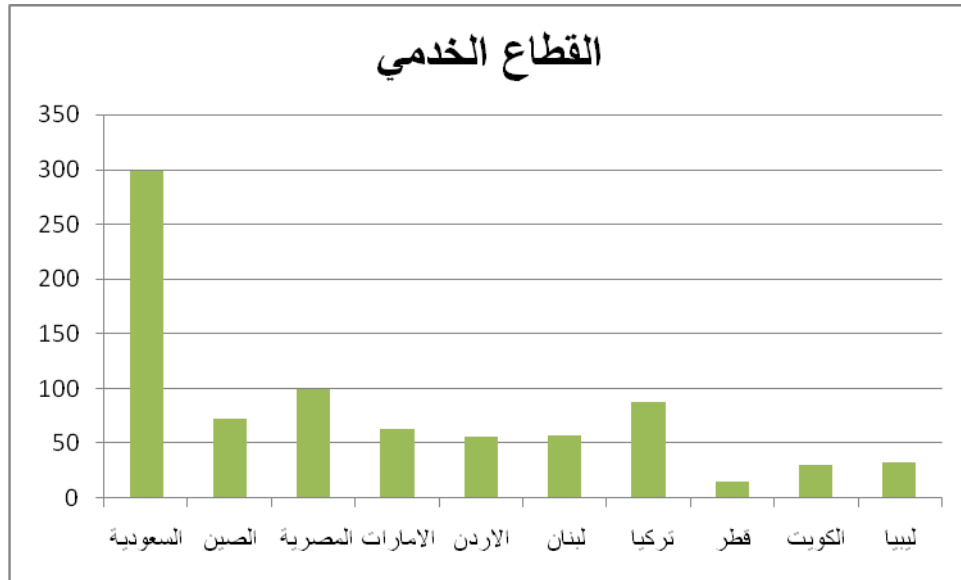
الدولة	العدد	النسبة المئوية
السعودية	٢٩٨	٣٦,٦٥%
الصين	٧٢	٨,٨٦%

المصرية	١٠٠	%١٢,٣٠
الامارات	٦٣	%٧,٧٥
الاردن	٥٦	%٦,٨٩
لبنان	٥٧	%٧,٠١
تركيا	٨٨	%١٠,٨٢
قطر	١٥	%١,٨٥
الكويت	٣١	%٣,٨١
ليبيا	٣٣	%٤,٠٦

المصدر: الدراسة الميدانية

### شكل (٣)

توزيع الدول حسب القطاع الخدمي للسنوات ٢٠٠٠-٢٠١٨ (القيمة بالدولار)



المصدر: إعداد الباحث

يتضح من الجدول والشكل رقم (٣) أن عينة الدراسة في الاستثمار في القطاع الخدمي حيث وجد أن أكبر الدول استثمارة بالسودان بالقطاع الخدمي هي السعودية بعدد (٢٩٨) مشروع بنسبة (٣٦,٦٥%) وهي مساهمة كبيرة في القطاع الخدمي.

## جدول رقم (٤)

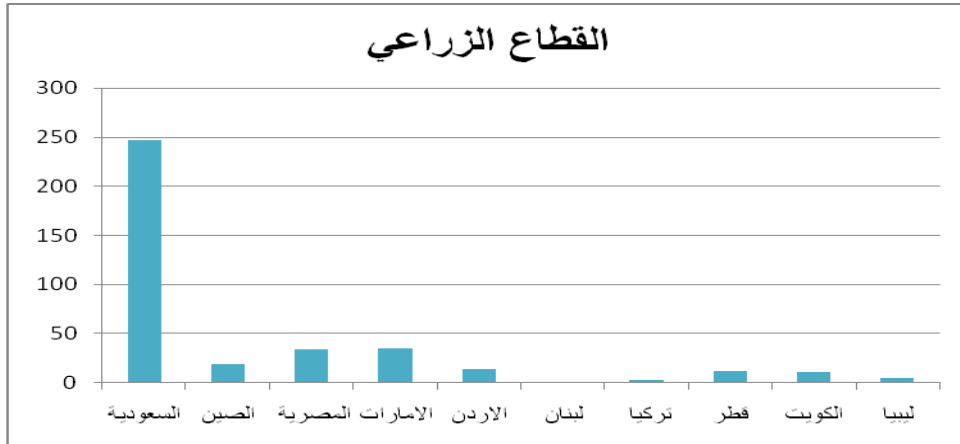
توزيع الدول حسب القطاع الزراعي للسنوات ٢٠١٨-٢٠٠٠ (القيمة بالدولار)

الدولة	العدد	النسبة المئوية
السعودية	٢٤٧	%٦٤,٨٣
الصين	١٩	%٤,٩٩
المصرية	٣٤	%٨,٩٢
الإمارات	٣٥	%٩,١٩
الأردن	١٤	%٣,٦٧
لبنان	١	%٠,٢٦
تركيا	٣	%٠,٧٩
قطر	١٢	%٣,١٥
الكويت	١١	%٢,٨٩
ليبيا	٥	%١,٣١

المصدر: الدراسة الميدانية

## شكل (٤)

توزيع الدول حسب القطاع الزراعي للسنوات ٢٠١٨-٢٠٠٠ (القيمة بالدولار)



المصدر: إعداد الباحث

يتضح من الجدول والشكل رقم(٤) أن عينة الدراسة في الاستثمار في القطاع الزراعي، حيث وجد أن أكبر الدول استثمارة بالسودان بالقطاع الزراعي هي السعودية بعدد (٢٤٧) مشروع بنسبة (٦٤,٨٤%) وهي مساهمة كبيرة في القطاع الزراعي.

## ثانياً: تحليل البيانات

### جدول رقم(٥)

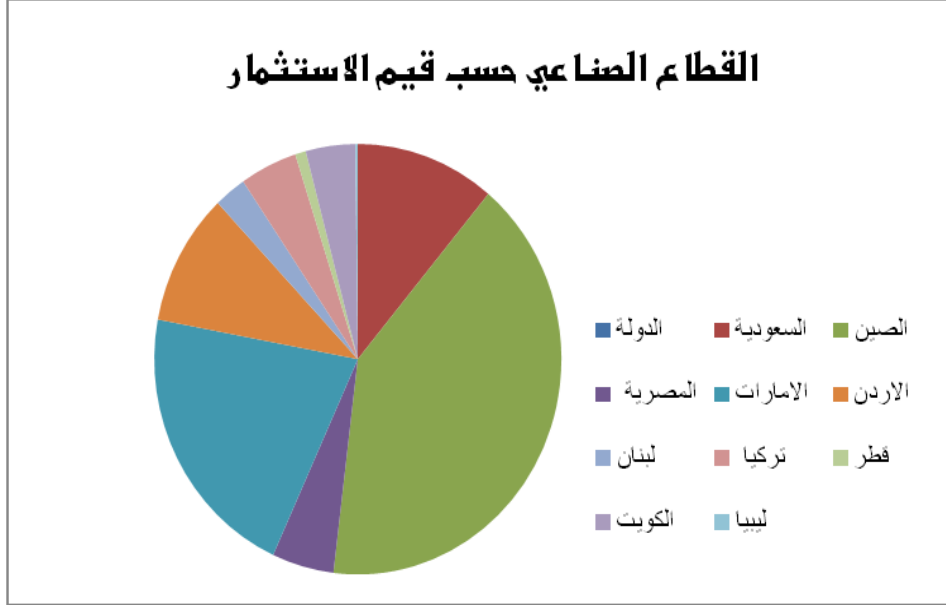
توزيع الدول حسب قيمة الاستثمار في القطاع الصناعي للسنوات ٢٠٠٠-٢٠١٨ (القيمة بالدولار)

الدولة	قيمة الاستثمار	نسبة المئوية
السعودية	٢٨٧٦٧١٠٠٩٥	%١١,٠٨
الصين	١٠٦٠٨٧٩٦٢٨٠	%٤٠,٨٤
المصرية	١٢٧٦٦٢٩٧٨٦	%٤,٩٢
الإمارات	٥٤٨٥٢٩٥٦٠٦	%٢١,١٢
الأردن	٢٥٩٠٤٥٢٠٨٦	%٩,٩٧
لبنان	٦٦٠٨٧٢٦٨٢	%٢,٥٤
تركيا	١١٨٢٧٧٠١٥٢	%٤,٥٥
قطر	٢٢٠٧٢٢٦٧٧	%٠,٨٥
الكويت	١٠٢٣٠٨٢١٨٩	%٣,٩٤
ليبيا	٤٨٥٦٥٩٤١	%٠,١٩
الإجمالي	٢٥٩٧٣٨٩٧٤٩٤	%١٠٠,٠٠

المصدر: الدراسة الميدانية

## شكل رقم (٥)

توزيع الدول حسب قيمة الاستثمار في القطاع الصناعي للسنوات ٢٠٠٠-٢٠١٨ (القيمة بالدولار)



المصدر: إعداد الباحث

يتضح من الجدول والشكل رقم (٥) أن توزيع القيمة الاستثمارية للقطاع الصناعي في السودان تمثلها دول الصين كأكبر دولة مستفيد من الاستثمار الصناعي حيث تمثل نسبة (٤٠,٨٤%)، وهنا يتضح لنا أن تركيا تساهم بعدد كبير من المشاريع الصناعية وبقية أقل من الصين حيث تساهم بعدد أقل وقيمة استثمارية أكبر من باقي الدول المستثمرة في القطاع الصناعي.

## جدول رقم (٦)

توزيع الدول حسب قيمة الاستثمار في القطاع الخدمي للسنوات ٢٠٠٠-٢٠١٨ (القيمة بالدولار)

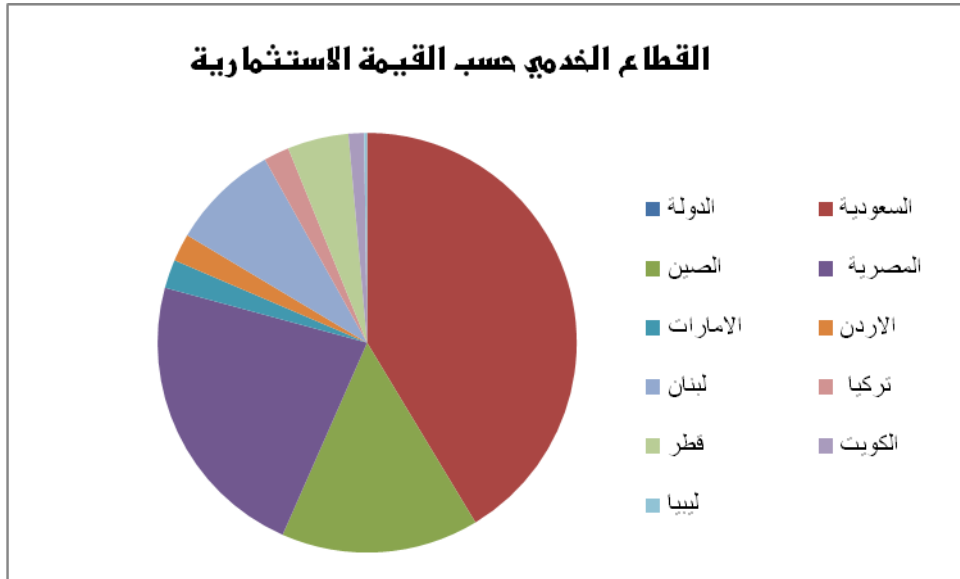
الدولة	قيمة الاستثمار	نسبة المؤية
السعودية	١٢٧١٩٣٠٨٣١٨	٤١,٣٥%
الصين	٤٦٩٢٧٠٨٤٨٢	١٥,٢٦%
المصرية	٦٩٥٧٧٥٩٠٠٥	٢٢,٦٢%

الامارات	٦٧٧٩٢١٤٧٢	٢,٢٠%
الاردن	٦٥٣٩٣٢٢٠٩	٢,١٣%
لبنان	٢٥٦٢٥٣٥٤٤٨	٨,٣٣%
تركيا	٦٠٣٣٧٣٥٦١	١,٩٦%
قطر	١٤٥٢١٧٨٠٦٦	٤,٧٢%
الكويت	٣٦٨٧٩٧٩١٤	١,٢٠%
ليبيا	٧٠١٤٩٠٩٦	٠,٢٣%
الاجمالي	٣٠٧٥٨٦٦٣٥٧١	١٠٠,٠٠%

المصدر: الدراسة الميدانية

### شكل رقم (٦)

توزيع الدول حسب قيمة الاستثمار في القطاع الخدمي للسنوات ٢٠٠٠-٢٠١٨ (القيمة بالدولار)



المصدر: إعداد الباحث

يتضح من الجدول والشكل رقم (٦) أن توزيع القيمة الاستثمارية للقطاع الخدمي في السودان تمثلها دول السعودية كأكبر دولة مستفيد من الاستثمار الخدمي حيث تمثل نسبة (٤١,٤٥%)، وهنا يتضح لنا أن السعودية تساهم بعدد كبير وقيمة استثمارية أكبر من باقي الدول المستثمرة في القطاع الخدمي.

## جدول رقم (٧)

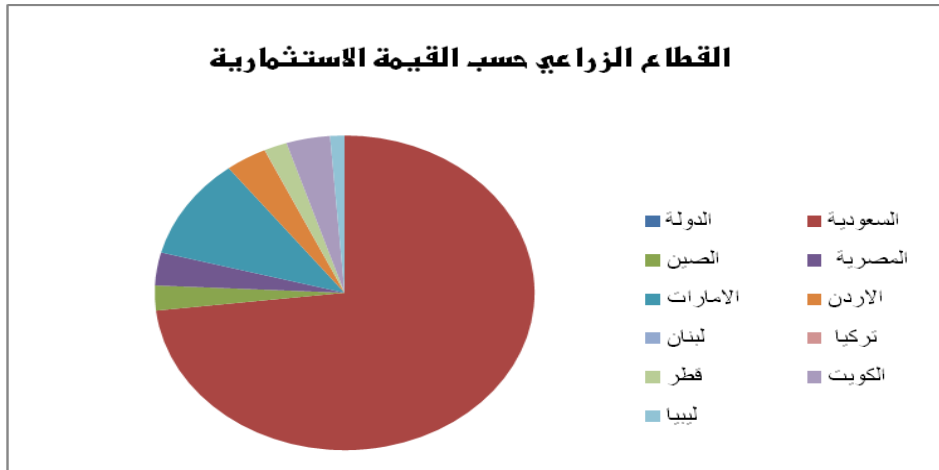
توزيع الدول حسب قيمة الاستثمار في القطاع الزراعي للسنوات ٢٠١٨-٢٠٠٠ (القيمة بالدولار)

الدولة	قيمة الاستثمار	نسبة المئوية
السعودية	٥٠٣٥٩٣٦٨٢٨	%٧٣,٢٠
الصين	١٧٥٦١٨١٦٦	%٢,٥٥
المصرية	٢٣٢٥٨٠٢٠٥	%٣,٣٨
الامارات	٧١٦٥٤٧٣٢٧	%١٠,٤١
الاردن	٢٤٢٤٥١٥٠٥	%٣,٥٢
لبنان	٣٨٩١٦٦٩	%٠,٠١
تركيا	٧٦٦٢٦٠	%٠,٠١
قطر	١٣٤٤٦٦٢٧٨	%١,٩٥
الكويت	٢٥٦٥٥٠٥٠١	%٣,٧٣
ليبيا	٨٤٧٠٤٣٤٥	%١,٢٣
الاجمالي	٦٨٨٠٠١٠٥٨٤	%١٠٠,٠٠

المصدر: الدراسة الميدانية

## شكل رقم (٧)

توزيع الدول حسب قيمة الاستثمار في القطاع الزراعي للسنوات ٢٠١٨-٢٠٠٠ (القيمة بالدولار)



المصدر: إعداد الباحث

يتضح من الجدول والشكل رقم (٧) أن توزيع القيمة الاستثمارية للقطاع الزراعي في السودان تمثلها دول السعودية كأكبر دولة مستفيد من الاستثمار الزراعي حيث تمثل نسبة (٧٣,٢٠%)، وهنا يتضح لنا أن السعودية تساهم بعدد كبير وقيمة استثمارية أكبر من باقي الدول المستثمرة في القطاع الزراعي.

## جدول رقم (٨)

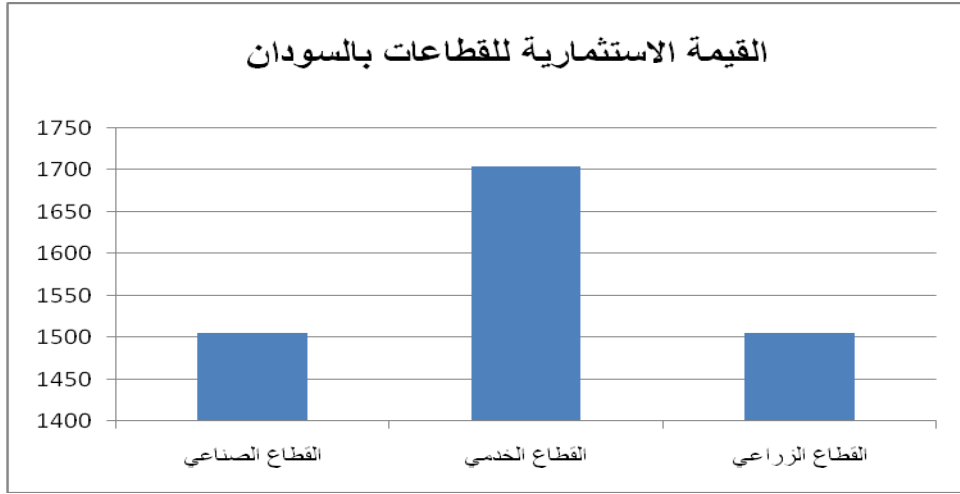
### تدفق الاستثمارات الاجنبية فى السودان حسب القيمة الاستثمارية

إجمالي الحجم	إجمالي العدد	القطاع الزراعي		القطاع الخدمي		القطاع الصناعي		البيان
		حجم	عدد	حجم	عدد	حجم	عدد	
327673411	76	٢٧٢٠٩٤	٢	٢٥٩٣٩٧٦٣٥	٤٢	٦٨٠٠٣٦٨٢	٣٢	٢٠٠٠
5507902404	59	٢١٦٥٨٦٤	٤	٥٩٧٨٨٢٦٥	٩	٥٤٤٥٩٤٨٢٧٥	٤٦	٢٠٠١
2358830060	118	٣٢٠٥٧٢١٩	٨	٣٨٥٣١٦٢٩٢	٣١	١٩٤١٤٥٦٥٤٩	٧٩	٢٠٠٢
997820414	185	٣٧٢٠٤٣٤٦٣	٢٢	٢٧٦٦٧٧٧٩٢	٧٢	٣٤٩٠٩٩١٥٩	٩١	٢٠٠٣
1543592166	206	٣٩٢٤٢٧٨	٧	١١٨٩٥٢٤٤٩٣	٨٥	٣٥٠١٤٣٣٩٥	١١٤	٢٠٠٤
3000365059	334	١٥٢٦١٢٩٥	٨	٢٠٧٧٢٥٤٣٨٠	١٩٣	٩٠٧٨٤٩٣٨٤	١٣٣	٢٠٠٥
2982161354	348	١٩٨٤٩٣٩٢٠	١٧	١١١٤٧١٠٩٩٩	١٤٧	١٦٦٨٩٥٦٤٣٥	١٨٤	٢٠٠٦
4950984938	259	٣١١٤٢١٨٦٩	٧	١٦٠٢٧٥٥١٧٥	١١٣	٣٠٣٦٨٠٧٨٩٤	١٣٩	٢٠٠٧
12391751080	242	١٧٥٠٧٣٨٥٣	٩	٣٩٥١٨٢٤١٩٤	١٥٠	٨٢٦٤٨٥٣٠٣٣	٨٣	٢٠٠٨
2887202342	166	١٢٢٤٥٠٢٥٥	٩	١٩١٨٨٤١٢٩١	٥٩	٨٤٥٩١٠٧٩٦	٩٨	٢٠٠٩
12726756056	193	٩٧٨٥٣٠٢٨٩٢	١٣	٢٤٨٣٤٨٧٩٠٨	٨٥	٤٥٧٩٦٥٢٥٦	٩٥	٢٠١٠
4510906547	29	١٠٦٠٩٣٢٣٨	٦	4210101743	١٤	١٩٤٧١١٥٦٦	٩	٢٠١١
392394454	32	١٩٧٦٤٣٣٣٦	١٠	١١٨٥٤٠٣٢٧	١٢	٧٦٢١٠٧٩١	١٠	٢٠١٢
10422140314	143	٧٤١٨٠٤١٨٢	٢٢	٨٨٧٩٥١١٤٧٦	٩١	٨٠٠٨٢٤٦٥٦	٣٠	٢٠١٣
3569127838	105	٤٣٤٠٦٠٨٩٥	١٤	٨٢٦٣٩١٨٢٩	٢٠	٢٣٠٨٦٧٥١١٤	٧١	٢٠١٤
217330325	107	٤٥٧٠٠٧٨٧	١٨	111202548	٤٥	60426990	٤٤	٢٠١٥
٧١٨٧٦٣٦٦٨١	١٥٥	172836800	١٥	6918621811	١٢٠	٩٦١٧٨٠٧٠	٢٠	٢٠١٦
6883363377	٦٧٣	4133944265	215	2261788300	٣١٧	٤٨٧٦٣٠٨١٢	١٤١	2017
2416629177	290	١٧٥٦٠٥١٧٣٧	١٥٨	٥١٣٧٤٢٩٧٢	٧٤	١٤٦٨٣٤٤٦٨	٥٨	٢٠١٨
653919828	١٠٤	291186896	٤٩	63805679	٢٦	298927253	٢٩	٢٠١٩
27807413578	1506	18897789138	613	39223285109	1705	27807413578	1506	الإجمالي

المصدر: الدراسة الميدانية

## شكل رقم (٨)

القيمة الاستثمارية في القطاعات في السودان للسنوات ٢٠٠٠-٢٠١٩ (القيمة بالدولار)



المصدر: إعداد الباحث

يتضح من الجدول والشكل رقم (٨) أن توزيع القيمة الاستثمارية للقطاعات في السودان تمثلها القطاع الخدمي في السودان حيث ساهمت به دولة السعودية.

## جدول رقم (٩)

القيمة الاستثمارية في القطاع الصناعي للسنوات ٢٠٠٠-٢٠١٩ (القيمة بالدولار)

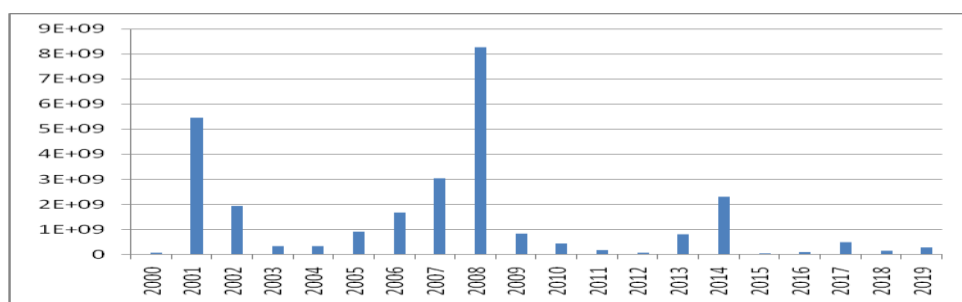
السنة	عدد	القيمة الاستثمارية	النسبة المئوية
٢٠٠٠	٣٢	٦٨٠٠٣٦٨٢	٠,٢٤%
٢٠٠١	٤٦	٥٤٤٥٩٤٨٢٧٥	١٩,٥٨%
٢٠٠٢	٧٩	١٩٤١٤٥٦٥٤٩	٦,٩٨%
٢٠٠٣	٩١	٣٤٩٠٩٩١٥٩	١,٢٦%
٢٠٠٤	١١٤	٣٥٠١٤٣٣٩٥	١,٢٦%
٢٠٠٥	١٣٣	٩٠٧٨٤٩٣٨٤	٣,٢٦%
٢٠٠٦	١٨٤	١٦٦٨٩٥٦٤٣٥	٦,٠٠%
٢٠٠٧	١٣٩	٣٠٣٦٨٠٧٨٩٤	١٠,٩٢%
٢٠٠٨	٨٣	٨٢٦٤٨٥٣٠٣٣	٢٩,٧٢%

٣,٠٤%	٨٤٥٩١٠٧٩٦	٩٨	٢٠٠٩
١,٦٥%	٤٥٧٩٦٥٢٥٦	٩٥	٢٠١٠
٠,٧٠%	١٩٤٧١١٥٦٦	٩	٢٠١١
٠,٢٧%	٧٦٢١٠٧٩١	١٠	٢٠١٢
٢,٨٨%	٨٠٠٨٢٤٦٥٦	٣٠	٢٠١٣
٨,٣٠%	٢٣٠٨٦٧٥١١٤	٧١	٢٠١٤
٠,٢٢%	٦٠٤٢٦٩٩٠	٤٤	٢٠١٥
٠,٣٥%	٩٦١٧٨٠٧٠	٢٠	٢٠١٦
١,٧٥%	٤٨٧٦٣٠٨١٢	١٤١	٢٠١٧
٠,٥٣%	١٤٦٨٣٤٤٦٨	٥٨	٢٠١٨
١,٠٧%	٢٩٨٩٢٧٢٥٣	٢٩	٢٠١٩
١٠٠,٠٠%	٢٧٨٠٧٤١٣٥٧٨	١٥٠٦	الإجمالي

المصدر: الدراسة الميدانية

### شكل رقم (٩)

القيمة الاستثمارية في القطاع الصناعي للسنوات ٢٠١٩-٢٠٠٠ (القيمة بالدولار)



المصدر: إعداد الباحث

يتضح من الجدول والشكل رقم (٩) أن توزيع القيمة الاستثمارية للقطاع الصناعي في السودان في الفترة من ٢٠١٩-٢٠٠٠ تمثلها سنة ٢٠٠٨ كأكبر قيمة استثمار للقطاع الصناعي حيث تمثل نسبة (٢٩,٧٢%)، وهنا يتضح أن هذه السنة ذات أكبر قيمة استثمارية في القطاع الصناعي في السودان.

## جدول رقم (١٠)

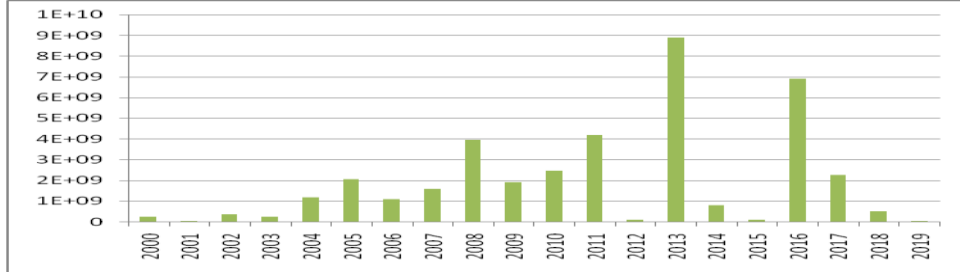
القيمة الاستثمار في القطاع الخدمي للسنوات ٢٠٠٠-٢٠١٩ (القيمة بالدولار)

السنة	عدد	القيمة الاستثمارية	النسبة المئوية
٢٠٠٠	٤٢	٢٥٩٣٩٧٦٣٥	٠,٦٦%
٢٠٠١	٩	٥٩٧٨٨٢٦٥	٠,١٥%
٢٠٠٢	٣١	٣٨٥٣١٦٢٩٢	٠,٩٨%
٢٠٠٣	٧٢	٢٧٦٦٧٧٧٩٢	٠,٧١%
٢٠٠٤	٨٥	١١٨٩٥٢٤٤٩٣	٣,٠٣%
٢٠٠٥	١٩٣	٢٠٧٧٢٥٤٣٨٠	٥,٣٠%
٢٠٠٦	١٤٧	١١١٤٧١٠٩٩٩	٢,٨٤%
٢٠٠٧	١١٣	١٦٠٢٧٥٥١٧٥	٤,٠٩%
٢٠٠٨	١٥٠	٣٩٥١٨٢٤١٩٤	١٠,٠٨%
٢٠٠٩	٥٩	١٩١٨٨٤١٢٩١	٤,٨٩%
٢٠١٠	٨٥	٢٤٨٣٤٨٧٩٠٨	٦,٣٣%
٢٠١١	١٤	٤٢١٠١٠١٧٤٣	١٠,٧٣%
٢٠١٢	١٢	١١٨٥٤٠٣٢٧	٣,٣٠%
٢٠١٣	٩١	٨٨٧٩٥١١٤٧٦	٢٢,٦٤%
٢٠١٤	٢٠	٨٢٦٣٩١٨٢٩	٢,١١%
٢٠١٥	٤٥	١١١٢٠٢٥٤٨	٠,٢٨%
٢٠١٦	١٢٠	٦٩١٨٦٢١٨١١	١٧,٦٤%
٢٠١٧	٣١٧	٢٢٦١٧٨٨٣٠٠	٥,٧٧%
٢٠١٨	٧٤	٥١٣٧٤٢٩٧٢	١,٣١%
٢٠١٩	٢٦	٦٣٨٠٥٦٧٩	٠,١٦%
الإجمالي	١٧٠٥	٣٩٢٢٣٢٨٥١٠٩	١٠٠,٠٠%

المصدر: الدراسة الميدانية

## شكل رقم (١٠)

القيمة الاستثمارية في القطاع الخدمي للسنوات ٢٠١٩-٢٠٠٠ (القيمة بالدولار)



المصدر: إعداد الباحث

يتضح من الجدول والشكل رقم (١٠) أن توزيع القيمة الاستثمارية للقطاع الخدمي في السودان في الفترة من ٢٠١٩-٢٠٠٠ تمثلها سنة ٢٠١٣ كأكبر قيمة استثمار للقطاع الخدمي حيث تمثل نسبة (٢٢,٦٤%)، وهنا يتضح أن هذه السنة ذات أكبر قيمة استثمارية في القطاع الخدمي في السودان.

## جدول رقم (١١)

القيمة الاستثمارية في القطاع الزراعي للسنوات ٢٠١٩-٢٠٠٠ (القيمة بالدولار)

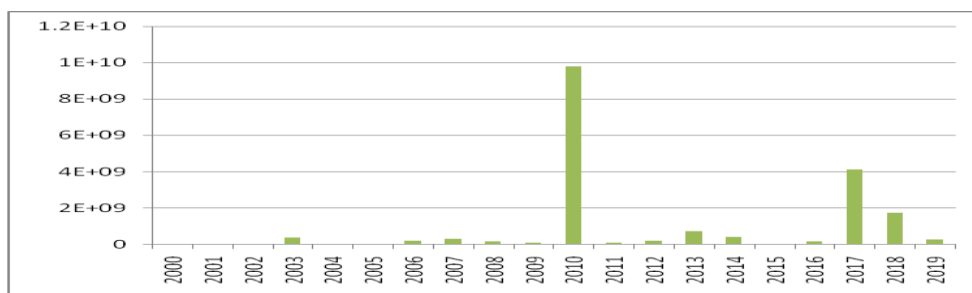
السنة	عدد	القيمة الاستثمارية	النسبة المئوية
٢٠٠٠	٢	٢٧٢٠٩٤	٠,٠٠%
٢٠٠١	٤	٢١٦٥٨٦٤	٠,٠١%
٢٠٠٢	٨	٣٢٠٥٧٢١٩	٠,١٧%
٢٠٠٣	٢٢	٣٧٢٠٤٣٤٦٣	١,٩٧%
٢٠٠٤	٧	٣٩٢٤٢٧٨	٠,٠٢%
٢٠٠٥	٨	١٥٢٦١٢٩٥	٠,٠٨%
٢٠٠٦	١٧	١٩٨٤٩٣٩٢٠	١,٠٥%
٢٠٠٧	٧	٣١١٤٢١٨٦٩	١,٦٥%
٢٠٠٨	٩	١٧٥٠٧٣٨٥٣	٠,٩٣%
٢٠٠٩	٩	١٢٢٤٥٠٢٥٥	٠,٦٥%

٥١,٧٨%	٩٧٨٥٣.٢٨٩٢	١٣	٢٠١٠
٠,٥٦%	١.٦٠٩٣٢٣٨	٦	٢٠١١
١,٠٥%	١٩٧٦٤٣٣٣٦	١٠	٢٠١٢
٣,٩٣%	٧٤١٨.٤١٨٢	٢٢	٢٠١٣
٢,٣٠%	٤٣٤٠.٦٠٨٩٥	١٤	٢٠١٤
٠,٢٤%	٤٥٧.٠٧٨٧	١٨	٢٠١٥
٠,٩١%	١٧٢٨٣٦٨.٠	١٥	٢٠١٦
٢١,٨٨%	٤١٣٣٩٤٤٢٦٥	٢١٥	٢٠١٧
٩,٢٩%	١٧٥٦.٥١٧٣٧	١٥٨	٢٠١٨
١,٥٤%	٢٩١١٨٦٨٩٦	٤٩	٢٠١٩
١٠٠,٠٠%	١٨٨٩٧٧٨٩١٣٨	٦١٣	الإجمالي

المصدر: الدراسة الميدانية

### شكل رقم (١١)

القيمة الاستثمارية في القطاع الزراعي للسنوات ٢٠١٩-٢٠٠٠ (القيمة بالدولار)



المصدر: إعداد الباحث

يتضح من الجدول والشكل رقم (١١) أن توزيع القيمة الاستثمارية للقطاع الزراعي في السودان في الفترة من ٢٠١٩-٢٠٠٠ تمثلها سنة ٢٠١٠ كأكبر قيمة استثمار للقطاع الزراعي حيث تمثل نسبة (٥١,٧٨%)، وهنا يتضح أن هذه السنة ذات أكبر قيمة استثمارية في القطاع الزراعي في السودان.

## خلاصة التحليل:

أكبر الدول ذات قيمة استثمار في القطاع الصناعي هي دولة الصين وتحقق ذلك في سنة ٢٠٠٨، بينما أكبر دولة ذات قيمة استثمارية في القطاع الخدمي هي السعودية وتحقق ذلك في سنة ٢٠١٣، كما نجد أن أكبر ذات قيمة استثمارية في القطاع الزراعي هي دولة السعودية وتحقق ذلك في سنة ٢٠١٠، ومن نجد أن قيمة الاستثمارات الخارجية في السودان تركزت في دولتين هي الصين والسعودية في الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٠.

يتضح للباحث أن السودان في الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٠ كان جاذباً للاستثمار به في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية.

## المبحث الثالث

### اختبار الفرضيات

قام الباحث في بداية الدراسة بافتراض مجموعة من الفرضيات التي قام عليها البحث، سيتم هنا اختبار مدى صحة هذه الفرضيات من واقع التحليل الوارد في المباحث السابقة لعينة الدراسة. والفروض هي:

**الفرضية الأولى: تطوير قطاع الاستثمار في السودان يسهم في جذب المستثمرين وزيادات الاستثمارات.**

اتضح من الدراسة الميدانية وبالرجوع الجدول و الشكل رقم(٥) يمثل القيمة الاستثمارية في القطاع الصناعي والجدول والشكل رقم (٦) يمثل القيمة الاستثمارية في القطاع الخدمي، بينما الجدول والشكل رقم (٧) يمثل الاستثمار في القطاع الزراعي، حيث كان جذاباً للاستثمارات في السنوات ٢٠٠٨-٢٠١٠ مما يثبت صحة الفرضية الأولى.

**الفرضية الثانية: تهيئة مناخ الاستثمار يكون له أثر في زيادة القدرة التنافسية للمشروعات الاستثمارية.**

اتضح من الدراسة الميدانية وبالرجوع الجداول و الشكل السابقة أن البنية التحتية من كهرباء وتسهيل للاستثمار بإنشاء وزارة خاصة بالاستثمار جعل المستثمرين يسارعون للاستثمار من خلال القيمة الاجمالية للاستثمار في الجدول رقم (٨) مما يثبت صحة الفرضية الثانية.

**الفرضية الثالثة: تطور قطاع الاستثمار والانفتاح الاقتصادي يؤدي إلى تحسين الاستثمارات.**

اتضح من الدراسة الميدانية وبالرجوع الجداول و الشكل السابقة، أن الانفتاح على الدول الخارجية ساهم في تطوير قطاع الاستثمار و ذلك من خلال الاستثمارات الخاصة بكل من الصين والسعودية، مما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

## **الفرضية الرابعة: زيادة معدلات الاستثمارات والاستقرار الاقتصادي يجذب المستثمرين للاستثمار في السودان.**

اتضح من الدراسة الميدانية وبالرجوع الجدول و الشكل رقم (٩) للاستثمار في القطاع الصناعي حيث تمثل معدلات الاستثمار في سنة ٢٠٠٨ من قبل الصين، أما الجدول والشكل رقم (١٠) للاستثمار في القطاع الخدمي في سنة ٢٠١٣ من قبل السعودية، أما الجدول والشكل رقم (١١) للاستثمار في القطاع الزراعي في سنة ٢٠١٠ للسعودية يعزز من زيادة معدلات الاستثمار وذلك من خلال الاستقرار الاقتصادي في السودان في الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٠. مما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

## الفصل الرابع النتائج والتوصيات

**المبحث الاول : النتائج.**

**المبحث الثاني : التوصيات.**

## المبحث الأول

### النتائج

#### توصل الباحثين للنتائج التالية:

١- استقرار الاستثمار الاجنبي في السودان في العام ٢٠٠٨ في القطاع الصناعي حيث

تمثلت في دول الصين و بلغ اجمالي الاستثمار مبلغ (10608796280).

٢- زيادة الاستثمار الاجنبي في السودان في العام ٢٠١٠ في قطاع الخدمات حيث تمثل

في دول السعودية وبلغ اجمالي الاستثمار مبلغ (12719308318).

٣- زيادة الاستثمار الاجنبي في السودان في العام ٢٠١٠ في قطاع الزراعي حيث تمثل

في دول السعودية وبلغ اجمالي الاستثمار مبلغ (5035936828).

٤- الانفتاح الاقتصادي في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ علي الاستثمار الأجنبي في السودان،

والسياسات الاقتصادية الناجعة في تلك الفترة.

## المبحث الثاني

### التوصيات

توصل الباحثين للتوصيات التالية:

- ١- لجذي الاستثمار الاجنبي في السودان لابد من الاستقرار الاقتصادي و السياسي.
- ٢- عدم دخول الدول في حروب داخلية التي تدمر الاقتصاد.
- ٣- لابد من سياسات تحافظ على استقرار سعر الصرف للعملات الصعبة.
- ٤- دعم المؤتمرات الخارجية (الاقليمية والدولية) لجذي الاستثمار في السودان و تعريف المستثمرين بالموارد التي يزخر بها السودان.

## الخاتمة:-

من خلال البحث وما توصل إليه الباحثين من نتائج وتوصيات، لابد من تهيئة بيئة الاستثمار ومناخه في السودان. يساعد ذلك من خلال الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ويساهم الاستثمار في حل المشاكل الاقتصادية ممثلة في توظيف والتنمية و البنية التحتية. مما يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات بالسودان.

الانفتاح الخارجي للسودان وعبر الشراكات الاستراتيجية مع الدول الخارجية يساعد في جذب رؤوس الأموال الخارجية.

## المصادر والمراجع:

.١